موقف الموزعي من ابن هشام في "مصابيح المغاني في حروف المعاني"

د. سامية بنت صالح بن غنيم الصاعدي الحربي *

sssgharbi@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث موقف الموزعي من ابن هشام (761هـ)، في مصابيح المغاني، وهو كتابٌ في معاني الحروف، وقد رتبه معتمدًا الترتيب الهجائي غير ملتزم الترتيب فيما بعد الحرف الأول غالبًا، ولم يحدد لنفسه منهجًا يبين فيه خطواته في كيفية الكتابة عن الحرف الواحد، فهو يذكر أحيانًا اشتقاقه وهل هو مركب أو بسيط، وغالبًا ما يبدأ بذكر معاني الأداة وأوجه استعمالها. وقد اعتمد الموزعي على مجموعة من المصادر منها: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (761هـ) وعليه اعتمد في جل مادة هذا الكتاب فقد ورد اسم ابن هشام في أكثر من ثمانين موضعًا لم يذكر اسم كتاب ابن هشام "المغني" إلا في موضع واحد، وعليه فقد رأيت تناول موقف الموزعي من ابن هشام في هذا الكتاب؛ تجلية لموقف الموزعي من أحد العلماء المبرزين في حروف المعاني، وأحد الذين نقل عنهم في كتابه وهو ابن هشام.

الكلمات المفتاحية: الموزعي، ابن هشام، مصابيح المغاني، حروف المعاني، الاعتراضات النحوية.

* أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة والنحو والصرف - كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN: 2708-5783) ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

The Attitude of Al-Mawzaei towards Ibn Hisham in *Masabeeh Al-Maghani fi Huroof Alma'ani*

Dr. Samia Bint Saleh Bin Ghunaim Al-Saadi Al-Harbi*

sssgharbi@gmail.com

Abstract:

This research deals with the attitude of Al-Mawzaei towards Ibn Hisham (761 A.H.) in his book titled *Masabeeh Al-Maghani* which is a book on the meanings of letters arranged according to the alphabetical order. Al-Mawazei relied on many sources including *Mughni Labib 'an Kutub Ala'areeb* by Ibn Hisham (761 AH), and he used most of the material of this book. Thus, the name of Ibn Hisham was cited in more than eighty quotations while the title of Ibn Hisham's book *Al-Mughni* was not cited except in one quotation. Accordingly, this research aims to examine Al-Mawazi's attitude towards Ibn Hisham aiming at clarifying his stance on one of the prominent scholars in the meanings of letters and one of those cited in his book.

Keywords: Al-Mawzaei, Ibn Hisham, Masabeeh Al-Maghani, Huroof Al-Ma'ani, Syntactic objections.

*Assistant Professor of Syntax and Morphology, Department of Language, Syntax and Morphology, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

موضوع البحث:

يتناول هذا البحث موقف الموزعي من ابن هشام (761هـ)، في مصابيح المغاني، وهو كتابٌ في معاني الحروف، وقد أفصح المؤلف في مقدمته عن موضوعه بقوله: "رأيت أني أجمع جزءًا لطيفًا في معاني الحروف"[1]؛ فالكتاب يتحدث عن حروف المعاني ومعانيها وأوجه استعمالها، وإنْ كان قد عرض لغيرها من أدوات المعاني مما لم يقل أحد بأنها حروف، مثل بعض الظروف: عند، وعوض، ولدى، وأسماء الأفعال، وشتان، وهيهات، وهلمَّ.

وقد رتب كتابه معتمدًا الترتيب الهجائي غير ملتزم الترتيب فيما بعد الحرف الأول غالبًا، ولم يحدد لنفسه منهجًا يبين فيه خطواته في كيفية الكتابة عن الحرف الواحد، فهو يذكر أحيانًا اشتقاقه وهل هو مركب أو بسيط، وغالبًا ما يبدأ بذكر معاني الأداة وأوجه استعمالها، متأثرًا بكتاب مغني اللبيب إلى حد كبير جدًا في الترتيب الهجائي، وإن لم يكن غالبًا فيما بعد الحرف الأول من الأداة، وسوف يتضح مدى اعتماده على مغني اللبيب، صرح بذلك أم لم يصرح.

ويتضح من مقدمته أنه كان يعتمد على النقل من الكتب إذ قال: "وليعلم أني ألفته في ضيق من الزمان، وانقطاع عن المدائن والبلدان، وقلما اجتمع عندي في فن من فنون العلم كتابان" [2].

ولم يكن عنده من الكتب المختصة بمعاني الحروف سوى مغني اللبيب لابن هشام، والأزهية للهروي، فتراه ينقل عن ابن هشام، ثم ينتقل إلى الأزهية، ثم يعرج على الصحاح مارًا بالصاحبي غير متناسٍ كتب الأصول، وهي المصادر التي أكثر في النقل عنها، وإن لم يصرح في الغالب، فهو ينتقي ما يعجبه من هذه الكتب متوجًا ذلك إما باختيار أو بانتقاد أو استحسان، ولم يتطرق المؤلف إلى التفصيل في المسائل النحوية بذكر الأدلة، قال -بعد ذكر الخلاف في ألف (أيمن الله) في القسم هل هي ألف وصل أو ألف قطع-: "ولكلٍ حجة وليس ذكرها من غرضي"[3]، ولعل المانع له من ذلك إرادة الاختصار، وقد صرح في موضع آخر من كتابه بقوله: "ولو كان هذا

المختصر يحتمل أكثر من هذا لمثلت شيئًا كثيرًا من صنيعهم في معاني الحروف وغيرها، وفي هذا كفاية إن شاء الله" [4].

وقد اعتمد الموزعي على مجموعة من المصادر منها: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (761 هـ) وعليه اعتمد في جل مادة هذا الكتاب فقد ورد اسم ابن هشام في أكثر من ثمانين موضعًا لم يذكر اسم كتاب ابن هشام "المغني" إلا في موضع واحد[5]، والأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد بن سهل الهروي (415 هـ)، وهو المصدر الثاني الذي اعتمد عليه المؤلف بعد المغني، والصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري (393هـ)، والصاحبي لأبي الحسن أحمد بن زكريا بن فارس (395 هـ)، وشرح تنقيح الفصول لأبي العباس القرافي (684هـ)، وقد ورد اسم القرافي في ثلاثة مواضع صرح فيها بالنقل عنه، والمفصل في علم العربية للزمخشري (538هـ)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام[6].

أما صاحب مصابيح المغاني، فهو محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب، أبو عبد الله، الشهير بابن نور الدين، ويعرف بالموزعي، مفسر [... - نحو 820 هـ / ... - نحو 1417 م] عالم بالأصول، نسبته إلى "موزع" كمجمع، قرية باليمن على طريق الحاج من عدن، قال السخاوي: "جرت له مع صوفية وقته أمور بان فيها فضله، ومات في حدود العشرين، من آثاره: "تيسير البيان لأحكام القرآن"، قال صاحب هدية العارفين: "فرغ منه سنة 808 هـ". [7]

وعليه فقد رأيت تناول موقف الموزعي من ابن هشام[8] في هذا الكتاب؛ تجلية لموقف الموزعي الذي يعد من أحد العلماء المبرزين في حروف المعاني، وأحد الذين نقل عنهم في كتابه وهو ابن هشام.

أهداف البحث، وأسباب اختيار الموضوع:

وضع البحث هدفًا عامًا سعى لتحقيقه، وهو بيان موقف الموزعي من ابن هشام باعتباره أحد أعلام النحو الذين لهم باع كبير في حروف المعاني، وأحد أبرز من نقل عنهم الموزعي، ثم تفرع عن هذا الهدف العام بعض الأهداف الفرعية، تتمثل فيما يأتي:

أولًا: إلقاء الضوء على مؤلَّف لم ينتشر في الدرس النحوي كغيره من مصنفات حروف المعاني، ولم يذع صيت مؤلفه، وكتابه لم ينتشر كثيرًا؛ ولذا أردت إجلاء الغموض عن سفر مصابيح المغاني من خلال هذا البحث.

ثانيًا: بيان الدوافع التي تقف وراء اعتراضات الموزعي على ابن هشام.

ثالثًا: ترجيح أيهما أولى بالقبول؛ رأي الموزعي، أم رأي ابن هشام، وأيهما أولى بالترجيح في المسألة موضوع الخلاف.

رابعًا: مناقشة الأدلة والشواهد التي استند إليها كل منهما، وبيان الراجح منها.

خامسًا: بيان موقف النحاة من رأي الموزعي فيما اعترض فيه على ابن هشام.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

أولًا: أهمية كتاب "مصابيح المغاني" للموزعي بالنسبة للمؤلفات التي صُنّفت في حروف المعاني؛ فهو يتناول الأدوات مرتبة وفق الحروف، ويحتوي على قضايا نحوية كثيرة.

ثانيًا: القيمة العلمية لكتاب مصابيح المغاني؛ فهو من الكتب القيمة، وإن كانت سمتا الجمع والنقل تغلبان عليه بشكل واضح، وهو من الكتب التي تؤكد اعتقادنا في أن التراث يكشف لنا دومًا عن ذخائر نفيسة هي جديرة بالبعث والنشر.

ثالثًا: بيان موقف النحاة القدامى حول بعض الاستخدامات الوظيفية لبعض الأدوات.

منهج البحث:

اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث؛ فقد حصرت المسائل التي اعترض فيها الموزعي على ابن هشام، أو عقب عليه فيها، أو علق عليها أو غير ذلك، من خلال قراءة سفر مصابيح المغاني قراءة متأنية، ثم اتبعت الخطوات التالية:

1 . عرض الموقف النحوي وفقًا لما ذكره الموزعي في كتابه.

2. تحرير رأي الموزعي وابن هشام وبيان موافقتهما أو مخالفتهما للنحاة في المسألة موضوع المناقشة.

3 . إثراء المسألة بالرجوع إلى المصادر المختلفة لبيان الجديد الذي أضافه الموزعي.

4 . الترجيح بين ما ذكر من آراء، لا سيما أن الموزعي كان ينقل عن النحاة دون ذكر أسمائهم أحيانًا أو بدون ذكر مصادرهم أحيانًا أخرى، وكثيرًا ما نقل نصوصًا كاملة عن المغني وغيره، وأحيانًا كان يكتفي بالكنى التي جعلتني أرجع لكل أصحاب الكنى المتشابهين كي أستوثق من هذا الرأي أو النقل على نحو ما سيتبدى لنا خلال هذا البحث.

المادة عينة الدراسة:

يُعدَّ كتاب مصابيح المغاني مادة هذا البحث، فالكتاب يتبوأ منزلة عظيمة بين كتب معاني الحروف، وإن نظرة إلى مقدمته لتنبيك عن قيمته وأهميته البالغة في موضوعه، ورغم كونه كتابًا في معاني الحروف، إلاَّ أن مؤلفه لم يقتصر على ذلك فحسب، بل تعداها إلى تناول قضايا النحو والدلالة واللغات، وجمع فيه نصوصًا ونقولًا كثيرة لأئمة اللغة والنحو.

الدراسات السابقة:

وفيما يخص الدراسات السابقة فعلى حد اطلاعي لم أجد دراسة تناولت موقف الموزعي من ابن هشام في مصابيح المغاني؛ إلا أن هناك دراسات تناولت موضوعات مغايرة لموضوع هذا البحث، وقد اطلعت منها على:

أولًا: الاستنباط عند الإمام الموزعي في كتابه تيسير البيان لأحكام القرآن (دراسة نظرية تطبيقية)[9]، وقد اشتملت الدراسة على مقدمة وقسمين وخاتمة وفهارس؛ أما المقدمة فقد تناولت أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة وخطة البحث وحدوده ومنهجه.

والقسم الأول (الدراسة النظرية): وفيه خمسة فصول، الفصل الأول عن: كتاب تيسير البيان لأحكام القرآن ومؤلفه، الفصل الثاني عن: مفهوم الاستنباط من القرآن، الفصل الثالث عن: أقسام الاستنباط عند الإمام الموزعي، الفصل الرابع عن: طرق الاستنباط من القرآن عند الإمام الموزعي، الفصل الخامس عن: قواعد الاستنباط من القرآن عند الإمام الموزعي، والقسم الثاني: (الدراسة التطبيقية) وفيه عرض الباحث للاستنباط في سور القرآن الكريم مرتبة وفق ترتيب السور، ثم جاءت الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات والفهارس.

والدراسة بعرضها السابق لا علاقة لها بموضوع هذا البحث، فضلًا عن كونها في غير مجال التخصص.

ثانيًا: الشاهد النحوي في كتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين الموزعي825 هـ[10]، ركزت هذه الدراسة على الشاهد النحوي باعتباره واحدًا من الأسس التأصيلية في النحو العربي، به يتوصل إلى معرفة لغة العرب، وعليه المعول في تقعيد لغة الضاد وتبويب الأحكام، وقد عالج الباحث موضوعه من خلال خطة تضمنت ثلاثة فصول يسبقها مقدمة وتمهيد، وتعقبها خاتمة؛ أما التمهيد فقد تناول حياة الموزعي بصورة موجزة، ودلالة الشاهد النحوي في اللغة والاصطلاح، وأنواع الشواهد، أما الفصل الأول فكان بعنوان (القرآن الكريم وقراءاته)، وقد قسمه الباحث إلى مبحثين، تناول الأول: القرآن الكريم وأثره عند الموزعي في تثبيت القواعد النحوية وغيرها من الوظائف، والثاني: عالج القراءات القرآنية التي استدل بها الموزعي على مسائل مهمة، بعد أن رسم صورة موجزة عن القراءات القرآنية، واهتمام العلماء بهذا الجانب.

أما الفصل الثاني فقد عالج: احتجاجه بالحديث الشريف، وقد جاء هذا الفصل مقسمًا إلى مبحثين؛ ناقش الأول الحديث الشريف في اللغة والاصطلاح، واختص الثاني بموقف الموزعي من الشاهد الحديثي، ثم جاء الفصل الثالث ليحمل عنوان: (شواهد من كلام العرب)، ثم الخاتمة التي تضمنت أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

والدراسة بعرضها السابق لا تتداخل مع موضوع هذا البحث، ولا تلتقي معه في أحد جوانبها.

خطة البحث:

تحقيقًا لأهدافه، انتظم البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة: فتشتمل على: موضوع البحث، وأهداف البحث وأسباب اختيار الموضوع، ومنهج البحث، والمادة عينة الدراسة، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: الإمام الموزعي وكتابه مصابيح المغاني.

المطلب الأول: الإمام ابن نور الدين الموزعي.

المطلب الثاني: كتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني.

المبحث الثاني: المسائل موضع الاعتراض.

المسألة الأولى: المعاني المتعلقة بالهمزة.

المسألة الثانية: إلى بالكسرة والتخفيف.

المسألة الثالثة: أم بالفتح أو التسكين.

المسألة الرابعة: الخلاف حول معاني "أو".

المسألة الخامسة: أن المخففة.

المسألة السادسة: معاني "بلى".

المسألة السابعة: دلالة "رُبّ" على الاستقبال.

المسألة الثامنة: معاني الواو.

الخاتمة: وتشتمل على أبرز النتائج والتوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: الإمام الموزعي وكتابه مصابيح المغاني

المطلب الأول: الإمام ابن نور الدين الموزعي

هو محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب، أبو عبد الله، الشهير بابن نور الدين، ويعرف بالموزعي، مفسر [... - نحو 820 هـ / ... - نحو 1417 م] عالم بالأصول، نسبته إلى "موزع" كمجمع، قرية باليمن على طريق الحاج من عدن، قال السخاوي: "جرت له مع صوفية وقته أمور بان فيها فضله، ومات في حدود العشرين"، من آثاره "تيسير البيان لأحكام القرآن"، قال صاحب هدية العارفين: "فرغ منه سنة 808 هـ".[11]

ولد الإمام الموزعي بقرية (موزع باليمن) [12] بفتح الزاي، وهو المنزل السادس لحاجّ عدن، قال ابن الحائك: فمن مدن تهائم اليمن موزع [13]، ولم تذكر كتب التراجم تاريخ ولادته، غير أنه نشأ في بيت علم وتقوى وصلاح، فقد تلقى علومه الأولية في بلدته (موزع)، ثم رحل إلى مدينة (زبيد)، مدينة العلم والعلماء، فحصل من العلوم عن علمائها، وبعد تخرجه على شيوخه أجازوا له بجميع فنون العلم فدرّس وأفتى واشتهر ورزق القبول عند الخاصة والعامة وسكن بلدة موزع[14]، ولم تتفق المصادر على تاريخ وفاته، لكن الغالب أنه توفي بعد سنة عشرة وثمانمائة، ولكن تلميذه الأهدل وهو أدرى به قال عن وفاته: "وتوفي ببلده موزع في أوائل ربيع الآخر من سنة خمس وعشرين وثمانمائة"، وبرز في شتى العلوم الشرعية والعربية فكان له باعٌ طويلٌ في علم الفقه والأصول والنحو والمعاني والبيان واللغة، أخذ العلم عن مشائخ عصره كالإمام جمال الريمي، والفقيه تاج الدين الهندي الدّلي، والعلامة غياث الدين الهندي الدّلي[15].

ومن مؤلفاته: تيسير البيان لأحكام القرآن، والاستعداد لرتبة الاجتهاد في أصول الفقه، ومصابيح المغاني في حروف المعاني، وكنوز الخبايا في قواعد الوصايا، وكشف الظلمة عن هذه الأمة، والمطرب للسامعين في حكايات الصالحين، وجامع الفقه، والرسالة في الرد على ابن عربي، وشرح الكافي للصردفي في الفرائض.[16]

المطلب الثاني: كتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني

يدل عنوان الكتاب على مضمونه، فقد سماه مؤلفه: "مصابيح المغاني في حروف المعاني"، وقد أفصح المؤلف في مقدمته عن موضوع كتابه بقوله: "رأيت أني أجمع جزءًا لطيفًا في حروف المعاني"، وقال في كتابه: تيسير البيان لأحكام القرآن: "وقد وضعت في معاني الحروف جزءًا في نحو مائة ورقة"[17].

فالكتاب إذًا يتحدث عن حروف المعاني وأوجه استعمالها، وإن كان قد عرض لغيرها من أدوات المعاني مما لم يقل أحد بأنها حروف، وقد رتب كتابه معتمدًا الترتيب الهجائي غير ملتزم الترتيب فيما بعد الحرف الأول غالبًا، ولم يحدد لنفسه منهجًا يبين فيه خطواته في كيفية الكتابة عن الحرف الواحد، فهو يذكر أحيانًا اشتقاقه وهل هو مركب أو بسيط، وغالبًا ما يبدأ بذكر معاني الأداة وأوجه استعمالها، وهو متأثر بكتاب مغني اللبيب إلى حد كبير جدًا في الترتيب الهجائي، وإن لم يكن غالبًا فيما بعد الحرف الأول من الأداة، وسوف يتضح مدى اعتماده على مغني اللبيب صرح بذلك أم لم يصرح.

ويتضح من مقدمته أنه كان يعتمد على النقل من الكتب إذ قال: "وليعلم أني ألفته في ضيق من الزمان وانقطاع عن المدائن والبلدان، وقلما اجتمع عندي في فن من فنون العلم كتابان"[18].

ولم يتطرق المؤلف إلى التفصيل في المسائل النحوية بذكر الأدلة، بل آثر الاختصار، وقد صرح في موضع آخر من كتابه بقوله: "ولو كان هذا المختصر يحتمل أكثر من هذا لمثلت شيئًا كثيرًا من صنيعهم في معاني الحروف وغيرها وفي هذا كفاية إن شاء الله"[19].

والمطلع على الكتاب يشعر بمزاياه التي أبرزها الشمول والاستقصاء، والتي ترجع إلى إفادته من منهج السابقين، لكنه زاد على ذلك بما حوى كتابه من معلومات تناثرت بين تلك الأسفار،

فأثرت بذلك مادته العلمية، وأتى بأدوات لم يأتِ بها ابن هشام، مستفيدًا من كل كتاب وقع بين يديه، كما يمكن للمطلع أن يعرف الاتجاه النحوي للإمام الموزعي من خلال مصطلحاته، إذ يظهر استعماله للمصطلحات البصرية في أغلب فصول كتابه، نحو "حروف الجر، ضمير الشأن، العطف"، ولا ريب أن يُصنف كتابه هذا ضمن أفضل الكتب التي تناولت حروف المعاني بالبحث، والاستقصاء، والتحليل، والإثراء.[20]

المبحث الثاني: المسائل موضع الاعتراض

المسألة الأولى: المعاني المتعلقة بالهمزة

اتفق النحاة على أن "الهمزة " حرف مهمل يكون للاستفهام والنداء، وماعدا ذلك من أقسام الهمزة فليس من حروف المعاني، وقد ترد همزة الاستفهام لمعانٍ أُخر بحسب المقام، والأصل في جميع ذلك معنى الاستفهام، وتعددت المعاني في كتب النحاة، واتفقوا في بعضٍ منها، واختلفوا في بعضها الآخر[21].

وقد عرض الإمام الموزعي لمعاني الهمزة حسب مناسبة المقام، وكان اختلافه مع ابن هشام فيما استدل به الأخير في المعنى الثاني من معاني الهمزة وهو "الإنكار الإبطالي" عند ابن هشام في المغني[22]، و"الإنكار والتكذيب" عند الموزعي في مصابيح المغاني[23]، وعرض الموزعي الشواهد القرآنية التي استدل بها ابن هشام، وأنكر أن يكون منه بعض الشواهد الأخرى وذلك بقوله: "وجعل منه ابن هشام رحمه الله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[24]، وقول الشاعر:

أَلَسْتُمْ خَيرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ[25]

ومثل قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[26]، وهذا غفلة منه وسهو، فإن معنى الهمزة في ذلك هو التقرير؛ إذ المخاطب بالمدح لا ينكر ذلك في نفسه، ولم يتقدم ما يقتضي النفي لفضلهم حتى ينكره الشاعر ويبطله وإنما أراد التقرير، وحملهم على الإقرار بما قاله لهم، وكذا لا منكر لربوبية

الله سبحانه ولا نافي لها حينئذٍ، ولهذا كان جوابهم: بلى، وإنما أراد حملهم على الإقرار بربوبيته جل جلاله، نعم قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ الإنكار عليهم فكأنهم لما خوفوه بغير الله جل جلاله أنكر عليهم فعلهم ونفاه وأبطله؛ ولكنه في التقرير أظهر منه في الإنكار والتكذيب"[27]

وميّز ابن هشام أولًا همزة الإنكار الإبطالي بقوله: "وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدّعيه كاذب".[28]

وبعد ذكره جملة من الشواهد قال أيضًا: "ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا ؛ لأن نفي النفي إثبات، ومنه :﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ أي: الله كافٍ عبده؛ ولهذا عطف {ووضعنا} على ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ لما كان معناه: شرحنا، ... ولهذا أيضًا كان قول جرير في عبد الملك مدحًا، بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحًا البته".[29]

ويتضح بعد عرض القولين، أن ما قصده ابن هشام من إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها، وبه يلزم ثبوته إن كان منفيًا؛ لأن نفي النفي إثبات، وعلق الدماميني على هذا القول بأنه: "ضرورة أنه لا واسطة بين النفي والإثبات، فإذا انتفى أحدهما لزم تحقق الآخر وثبوته"[30]، وعن إفادة الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ وهي موضع خلاف الموزعي مع ابن هشام، قال الدماميني: (أفادت الهمزة المذكورة نفي عدم كفاية عبده فلزم بالضرورة إثبات كفايته إياه، (أي: الله كاف عبده)[31].

ونقل الأنطاكي في غنية الأريب رأي الرضي[32] والتفتازاني[33] حول قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ قال: "ونحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ ردًا لوهم أنه ليس منه، قال الرضي: إذا دخلت الهمزة على النافي فهي لمحض التقرير، أي حمل المخاطب على أن يقرّ بأمر يعرفه، وفي الحقيقة للإنكار، وإنكار النفي إثبات، وقال التفتازاني: إنها للإنكار، وقد يقال للتقرير، وكلاهما حسن".[34]

وأيّد الشمني كون الهمزة في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ للإبطال، يقول: "لا نسلم أنه جعل العلة في عطف {وضعنا} على {ألم نشرح} تأويله بالإثبات بل جعلها تأويله بالخبر والمعنى، ولكون الهمزة التي للإبطال مع النفي بمنزلة خبر ثبت عطف {وضعنا} على {ألم نشرح} باعتبار أنه جملة خبرية ".[35]

ولعل الموزعي وافق أبا حيان في أن الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ للتقرير، من خلال ما جاء في تفسيره لها، يقول: "والهمزة الداخلة على النفي للتقرير، أي: هو كافٍ عبده".[36]

والراجح عندي ما ذهب إليه ابن هشام ومن تبعه في أن الهمزة في الشواهد المذكورة إنما هي حقيقة للإنكار الإبطالي، ولم يكن هناك أي غفلة منه أو سهو، إذ يتحقق فيها إفادة نفي ما بعدها فيلزم ثبوته إذ كان منفيًا.

المسألة الثانية: إلى (بالكسرة والتخفيف)

(إلى) من حروف الجر، التي تجر معنى الفعل إلى الاسم، ويسميها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي توصله إليه، وتربطه به[37]، ويرد لمعان متعددة،-قيل ثمانية– كما في الجنى الداني، ومغني اللبيب.

الأول: انتهاء الغاية في الزمان والمكان، وغيرهما وهو أصل معانيها، كقوله تعالى:﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[38]، وقوله تعالى:﴿ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾[39].

الثاني: أن تكون بمعنى "مع"، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[40]

الثالث: أن تكون موافقة "من"، أي: ابتداء الغاية كقول الشاعر:

تقولُ وقد عاليتُ بالكُور فوقها أيُسْقى فلا يَرْوَى إليّ ابنُ أحمرا [41]

أي: مني.

الرابع: أن تكون موافقة "اللام " كقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [42]، وقيل "إلى" هنا على الأصل، وهي انتهاء الغاية.

الخامس: أن تكون موافقه "في" واعتبر منها ابن مالك قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [43]، أي: فيه.

السادس: أن تكون زائدة، وهذا لا يقول به الجمهور، وإنما قال به الفراء، وتكون للتوكيد.

السابع: التبيين، قال به ابن مالك: وهي المتعلقة في تعجب أو تفضيل، بحب أو بغضٍ، مبنية لفاعلية مصحوبها، كقوله تعالى: ﴿ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ ﴾[44].

الثامن: أن تكون موافقة "عند" ومثّل لها المرادي، وابن هشام بقول أبي كبير الهذلي:

أَمْ لا سَبيلَ إلى الشَّباب، وذِكْرُهُ أَشهى إِلَيَّ مِنَ الرَّحيقِ السَّلْسَلِ[45]

أي: عندي [46]

قال المرادي: "واعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية، وجميع الشواهد عندهم متأول"[47].

وقد وقف الموزعي عند المعنى الأخير"موافقة معنى عن"، وعلى الشاهد من قول أبي كبير الهذلي الذي استدل به ابن هشام في المغني واعترض أن يكون بهذا المعنى، قال الموزعي:" السادس: تكون بمعنى عند، ذكره ابن هشام، وأنشد:

أَمْ لا سَبيلَ إلى الشَّباب، وذِكْرُهُ أَشهى إِلَيَّ مِنَ الرَّحيقِ السَّلْسَلِ

والذي يظهر لي أن معناها التبيين للفاعل المجرور بها، كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ ﴾، ولا يتقيّد التبيين بالحب والبغض، ولو استشهد بقول الراعي كان أجود، قال:

تَقَالٌ إذا زارَ النساءُ خَرِيدةٌ حَصَانٌ فَقَدْ سَادتْ إليَّ الغَوانِيا " [48]

والتبيين قيّده ابن هشام في إليَّ: "وهي المبينة لفاعلية مجروها بعد ما يفيد حبًا أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفضيل "[49]

وما استظهره الموزعي من أن "إلى" في البيت للتبيين وافقه فيه الدماميني، إلا أن هناك -في الظاهر-خلافًا بينهما: فالموزعي يرى أن "إلى" تكون للتبيين، وإن لم تتقيد بالحب أو البغض، أما الدماميني فيرى أن "إلى" كي تكون للتبيين لا بد من أن تتعلق بما يفهم حبًا أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفضيل.

فالدماميني يرى أن إلى "في البيت على بابها مبينة لفاعلية مجرورها، وليست قسمًا آخر"[50]، وقال أيضًا: "جعل إلى بمعنى يفضي إلى كونها اسمًا، وجوابه أن هذا الانطلاق مجازي، وذلك لأن بين عند وإلى إذا أراد بها معنى الحضور تعليقًا باعتبار الدلالة على أصل المعنى، لكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ودلالة إلى عليه بالنظر إلى غيرها، وهو المجرور بها فلما كان بينهما هذا التعلق قيل: إن "إلى" بمعنى "عند" على طريق التجوز".[51]

ومن جهة أخرى رفض الإمام الشمني كون إلى في البيت للتبيين معتبرًا أنها متعلقة باسم تفضيل من الشهوة "أشهى" قال في شرحه: "وأقول قد قررنا فيما سلف أن إلى التي للتبيين متعلقة بفعل تعجب أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض، أو من لفظ موضوع لمعنى أحدهما، وإلى في البيت ليست كذلك، بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة "[52]، ورد الأنطاكي قول الشمني هذا بقوله: "وإنكار كون أشهى لفظًا يفيد معنى الحب مكابرة "[53].

والعجب أن يرى الشمني تعلقها بـ "أشهى" وليس فيها معنى الحب أو الرغبة، ونظرة إلى المعاجم اللغوية تظهر لنا خلاف ما رآه، ففي محكم ابن سيده ولسان العرب جاء: "شهي الشيء، وشهاه شهوة، واشتهاه وتشهاه: أحبه ورغب فيه، وقوله عز وجل: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾أي يرغبون فيه من الرجوع إلى الدنيا"[54].

وخلاصة المسألة لدي تكمن في توجيه المعنى في كلمة "التبيين" إن كانت "إلى" تبيّن فاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبًا أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفضيل من لفظهما لا معناهما، فهي تكون حينها للتبيين، فـ "أشهي إليّ " بمعنى أحبّ إليّ، وإن كانت غير ذلك فهي -كما في الشاهد- جارة لياء المتكلم بمعنى "عند" وكأن تأويل الشاهد: وذكر الشباب أشهى عندي من الرحيق السلسل، وعليه يترجح رأي ابن هشام أنها بمعنى "عند"، أو أنها بيانية كما عند الدماميني والموزعي بناءً على الاعتبار السابق، وقول الدماميني السابق: "إن" إلى " بمعنى "عند" على طريق التجوّز هو الأولى في الاعتبار، وإلا فالبيانية فيها أوضح وأرجح.

المسألة الثالثة: أم بالفتح أو التسكين

تنوعت مواضع " أمْ " في الكلام فتأتي على الصور الآتية:

أ . متصلة عاطفة في الاستفهام، وتقع بين المفردين والجملتين، ويكون الكلام بها متعادلًا.

ب . أن تكون منفصلة، فلا تكون عاطفة، ويقع قبلها الاستفهام وغيره، ولا يقع بعدها إلا الجملة المنفصلة من الأول، وتقدر بـ"بل" والهمزة في موضعٍ، ودون همزة في موضع، ومعناها الإضراب.

ج . أن تكون بدلًا من الألف واللام في بعض اللغات، كلغة أهل اليمن، يقولون: "أمْ رجل"، يريدون "الرّجل".

د . أن تكون زائدة في الكلام.

وتأتي " أمْ" المتصلة معادلة لهمزة التسوية نحو قوله تعالى: {سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم} [55]، أو لهمزة الاستفهام التي يطلب بها و بـ"أمْ " ما يطلب بـ"أي"، نحو: أقام زيد أم قعد؟

وإذا استفهم بحرف غير الهمزة من حروف الاستفهام عُطف بعده بـ"أو"، ولم يعطف بـ"أمْ"؛ لأن "أم" لا تعادل من حروف الاستفهام إلا الألف (الهمزة) خاصة.[56]

وقد عرض ابن هشام في المغني هذه المسألة، وهي العطف بعد الهمزة بأو، وإن كانت الهمزة للتسوية، أم للاستفهام وجواز ذلك قياسًا وإلا فاستعمال (أم) متعينًا مكان أو، وهو ما حمل الموزعي على أن يتعقب هذا القول من ابن هشام واعتراضه على ما استدل به من شواهد، قال الموزعي: "والفرق بين وضعيهما أن أو تعطف بها بعد هل، كقولك: هل زيد في الدار أو عمرو؟، قال تعالى:﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾ [57]، وأما "أم" فلا تأتي إلا بعد الهمزة، كقول الشاعر:

ما أُبالي أَنَبَّ بالحَزن تيسٌ أم لَحَانِي بظهرِ غيبٍ لئيمُ [58]

فإن جاءت بعد هل فهي المنقطعة، وأما همزة التسوية فمختصة بأم ولا يجوز أن تليها أو، فلا تقل سواء عندي أقام أو قعد، وروي أن محمد بن محيصن قرأ من طريق الزعفراني: {أو لم تنذرهم}، قال ابن هشام: وهو من الشذوذ بمكان، وعندي أنه ليس كما زعم، فابن محيصن لا يهمز{أنذرتهم}، ويكون معنى قراءته الخبر لا الاستفهام، والله أعلم ".[59]

ويتضح بعد نقل الموزعي قول ابن هشام أخذه عليه إلزامه العطف بـ "أم" بعد همزة التسوية، وأن ما استدلّ به لم تكن الهمزة فيه للتسوية، وهو ما دفعه إلى رفض ما زعمه ابن هشام، حين قال: "إذا عطفت بعد الهمزة بـ "أو" فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسًا، وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: (سواء كان كذا أو كذا)، وهو نظير قولهم: (يجب أقلّ الأمرين من كذا وكذا)، والصواب العطف في الأول بـ "أم"، وفي الثاني بـ "الواو"، وفي الصحاح تقول: (سواء عليّ قمتَ أو قعدتَ)، ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو، وفي كامل الهذلي أن ابن مُحيص قرأ من طريق الزعفراني:{سواءٌ عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم لا يؤمنون} وهذا من الشذوذ بمكان".[60]

وقد أيّد شُراحُ المغني الموزعي في اعتراضه على ما زعمه ابن هشام في هذه المسألة، وبيّنوا صواب ما ذهب الموزعي إليه، فهذا الدماميني يرد على صحة القراءة وتصويب قول الفقهاء ولا شذوذ فيهما بقوله نقلًا عن السيرافي: "اعلم أن السيرافي قال في شرح الكتاب: وسواء إذا دخلت

بعدها ألف الاستفهام لزمت "أم" بعدها كقولك: سواء عليّ أقمت أم قعدت، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بـ "أو" كقولك: سواء قمت أو قعدت، وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا أو كذا، أو بصحة التركيب الواقع في "الصحاح"، وقراءة ابن محيص التي لا همزة فيها بعد سواء، فجميع ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ في العربية ".[61]

وأرجع الدماميني سبب تخطئة ابن هشام للفقهاء هو أخذه منهج النحاة قبله في عدم جواز إتيان "أو" مجردًا من الهمزة، وعدم جواز "أو" بعد سواء، وهو ما قال به الرضي في شرح الكافية[62]، وفيه قال الدماميني: "ولعل هذا هو مأخذ المصنف في تخطئة الفقهاء، وغيرهم في هذا التركيب ... فيكون معنى سواء علي أقمت أم قعدت: سواء علي أيهما فعلت، أي: الذي فعلت من الأمرين؛ لتجرد أي من الاستفهام، وهذا أيضًا ظاهر الفساد، وإنما لزمه ذلك في "أو"، و"أم"؛ لأنه جعل سواء خبرًا وما بعده مبتدأ، والوجه أن يكون سواء خبر مبتدأ محذوف سادًّا مسد جواب الشرط... ثم العجب من إيراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في العطف بعد همزة التسوية، وكذا ما في الصحاح، والغرض أن لا همزة في شيء من ذلك، وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها فقدر الهمزة، إذ لم تكون مذكورة، وتوصل بذلك إلى تخطئة الفقهاء وهذا مندفع بما مر ".[63]

وفي توجيهه للقراءة التي استدل بها ابن هشام قال الدماميني في وصفها: "فوجهها في العربية صحيح على ما قاله السيرافي، ولا يتأتى حينئذٍ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة".[64]

وكذا جاء عن الشمني في شرحه للمعنى وتأييده موقف الموزعي من ابن هشام.[65]

وما ذكره الأنطاكي لا يبعد عما جاء عند سابقيه، وجاء في رده على ابن هشام: "... وهذا مسلك السيرافي، فلا مانع من حمل قول الفقهاء، وما في الصحاح، وقراءة ابن مُحيصن على هذا، بل هو أولى من النسبة إلى خطأ، وسهو، وشذوذ ".[66]

وإذا عرجنا على كتب القراءات نجد أن الكرماني[67] خرج قراءة ابن محيصن في كتابه شواذ القراءات بقوله:" وعن محمد بن عبدالرحمن بن محيصن المكي "أنذرتهم"، على الخبر حيث وقع، وعن ابن محيصن "أو لم تنذرهم" بالواو".[68]

وذكر الآلوسي[69] طرائق القرّاء لهذه الآية بقوله: "وقرأ الكوفيون، وابن ذكوان -وهي لغة بني تميم- {أأنذرتهم} بتحقيق الهمزتين وهي الأصل، وأهل الحجاز لا يرون الجمع بينهما طلبًا للتخفيف، فقرأ الحرميان وأبو عمر وهشام بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية ... وروي عن ورش كابن كثير وقالون إبدال الهمزة الثانية ألفًا فيلتقي ساكنان على غير حدهما عند البصريين ... ورواية المصريين عن ورش، وأهل بغداد يروون التسهيل بين بين كما هو القياس) [70]، وقال: (فقراءة ابن محيصن من طريق الزعفراني -سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم- شاذة روايةً فقط لا استعمالًا كما يفهمه كلام ابن هشام، فافهم هذا المقام فقد غلط فيه أقوام بعد أقوام".[71]

وبعد عرض آراء النحاة وتخريج القراءة من كتب المفسرين والقرّاء أرى أن خطأ النقل لا يقدح أولًا في مكانة الإمام ابن هشام ولا الشك في علمه ونقله، كما أرى وجوب الأخذ بآراء الفقهاء والنحاة في صحة الأسلوب المنقول عنهم والذي يجيز العطف بـ"أو" مع عدم وجود همزة التسوية.[72]

المسألة الرابعة: الخلاف حول معاني "أو"

(أو) حرف عطف ومذهب الجمهور أنها تُشرِك في الإعراب، لا في المعنى، وقال ابن مالك: إنها تُشرِك في الإعراب والمعنى؛ لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء به لأجله، و لـ "أو" في الكلام موضعان:

الموضع الأول: أن تكون حرف عطف، ويكون لها في هذا الموضع عدة معانٍ:

الأول: أن تكون تخييرًا، فلا تقع إلا بعد الطلب، نحو: "كُلْ سمكًا أو اشرب لبنًا".

الثاني: أن تكون إباحة، ولا تقع إلا بعد الطلب أيضًا، نحو: جَالِسْ الحسنَ أو ابنَ سيرين.

الثالث: أن تكون للشك، ولا تقع إلا بعد الخبر لا غير، نحو: قام زيدٌ أو عمرو.

الرابع: أن تكون للإبهام، وذلك في الخبر أيضًا، نحو: ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾.[73]

الخامس: أن تكون تفصيلًا، نحو: الكلمة اسم أو فعل، أو حرف، وتسمى أيضًا التقسيم أو التفريق.

السادس: أن تكون للإضراب: نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾ [74].

السابع: أن تكون بمعنى "واو النسق" كقوله تعالى: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾[75]

الموضع الثاني: أن تكون ناصبة بإضمار "أن" فيكون معناها معنى "إلا" مع "أنْ" نحو: لألزمنّك أو تقضي حقي.

وغيرها من المعاني التي دارت في كتب النحاة، في حين ذهب قوم منهم إلى أن "أو" موضوعة لقدر مشترك بين المعاني الخمسة المتقدمة، وهو أنها موضوعة لأحد الشيئين، أو الأشياء، وإنما فهمت هذه المعاني من القرائن.[76] وهي في هذه الحالة عاطفة أيضًا ولكن تعطف جملة على جملة.

وللموزعي مع ابن هشام في هذا الحرف موقفان:

أولهما: حول شواهد الاستدلال في معنى "الإبهام" وعدم ارتضائه ذلك عن ابن هشام، وفيه قال الموزعي: (الإبهام كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾[77]، الشاهد في "أو" الأولى، وكقول الشاعر:

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمُ الأُلى أَلِفُوا الحَقَّ فُبُعْدًا لِلمُبْطِلينَ وَسُحْقا[78]

هكذا صوره ابن هشام وغيره، وفيه عندي نظر، فالإبهام اسم لما أبهمته على المخاطب من فهم المراد كقولك: جاءني زيدٌ أو عمرو، وقد علمت الجائي منهما وإنما أبهمت عليه لغرض من

الأغراض، ولهذا قال أبو العباس القرافي[79]: "تجوز قراءته بالياء الموحدة والياء المثناة؛ لأن المقصود الغرضي منه التلبيس على السامع، وأما الآية فالمخاطب فيها المشركون، وقد فهموا أن مراد الله -سبحانه- أنّا على الهدى، وأنّهم في ضلال مبين، ولو كان على الإبهام لكان مستمسكًا لهم وحجة علينا وذلك باطل، وكذلك البيت معناه كمعنى الآية، فلو قيل إن معناها الترجيح كان حسنًا، ولو مثلوا للإبهام بقوله تعالى: إلى مائة ألفٍ أو يزيدون، لكان متجهًا، والله أعلم"[80].

وبالعودة إلى كتب حروف المعاني تجد أن الإبهام قد عُرّف بأنه يكون: "في الخبر أيضًا ولا يكون ذلك في حق السامع دون المخبر، نحو قولك: زيدٌ قام أو عمرو، والفرق بينهما أن الشك لا يعلمه المخبر، والإبهام يعلمه ويُبهم على السامع لمعنى ما"[81]، ومثله جاء في الجنى الداني: "والفرق بينهما أن الشك من جهة المتكلم، والإبهام على السامع"[82]، وهذه المعاني هي نفسها التي ذكرها المفسرون للآية الكريمة، يقول الفراء في معانيه:" قال المفسرون معناه: وإنا لعلى هدىً وأنتم في ضلال مبين، ومعنى "أو" معنى الواو عندهم. وكذلك هو في المعنى. غير أن العربية على غير ذلك، لا تكون "أو" بمنزلة الواو ... والمعنى في قوله تعالى:{ وإنّا أو إياكم}: إنا لضالون أو مهتدون، وهو يعلم أن رسوله المهتدي وأن غيره الضال: الضالون... وهو في القرآن وفي كلام العرب كثير، أن يوجَّه الكلام إلى أحسن مذاهبه إذا عرف..." [83].

ووضح أبو حيان هذا الأسلوب بلاغيًا إذ قال في معرض تفسيره للآية الكريمة: "أخرج الكلام مخرج الشك والاحتمال ... وهذه الجملة تضمنت الإنصاف واللطف في الدعوى إلى الله، وقد علم من سمعها أنه جملة اتصاف، والرد بالتورية والتعريض أبلغ من الرد بالتصريح ... وهذا النوع يسمى في علم البيان استدراج المخاطب، يذكر له أمرًا يسلمه -وإن كان بخلاف ما ذكر- حتى يصغي إلى ما يلقيه، إذ لو بدأ به بما يكره لم يصغ،... و"أو" هنا على موضوعها لكونها لأحد الشيئين أو الأشياء"[84].

وفي السياق ذاته عند شراح المغني جاء توجيه الإمامين الدماميني والشمني في اعتبار أن الإبهام واقع في "أو" في الموضعين من الآية الكريمة، قال الدماميني: "ولا أدري لِمَ لمْ يكن الشاهد في أو الثانية، والمعنى: وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين"[85]، وأجاب الشمني على هذا التساؤل وأبان معنى الإبهام في الآية بقوله: "وأقول: لا يخفى أن معنى الإبهام فيه زيادة على معنى أحد الشيئين أو الأشياء ... لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم إلى الإبهام وقد اعتبر ذلك في الأولى، فلا حاجة إلى اعتباره في الثانية؛ لأن اعتباره في أحدهما يغني عن اعتباره في الأخرى، فإن قلت فهلا اعتبر الإبهام في الثانية دون الأولى قلت: اعتبر في الأولى لتقدمها، ولأن الغرض إبهام محل الهداية والضلال والأولى هي الواقعة بين محليهما... "[86].

وكذلك يكون تخريج الشاهد الثاني: (ونحن أو أنتم الأُلى ...) حيث "جاءت "أو" للإبهام، فقائل البيت يعتقد أن فريقه على الحق وأن المخاطبين على الباطل، لكنه أبهم على السامع بالكلام المنصف المسكت للخصم المعاند"[87].

أما في الآية التي استدل بها الموزعي، فهي قوله تعالى: {وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون} فقد تباينت آراء النحاة والمفسرين في معنى "أو" فيها حيث جمع الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة الآراء كالآتي:

-الأول: أن تكون للتخيير.

-الثاني: أن تكون للشك. والشك يرجع للرائي، لا إلى الله تعالى.

-الثالث: أن تكون بمعنى بل.

-الرابع: أن تكون بمعنى الواو.

والوجهان الأولان مذهب البصريين، والوجهان الآخران مذهب الكوفيين.

وفي البحر: "قال ابن عباس بمعنى "بل"، وقيل بمعنى الواو، وقيل: للإبهام على المخاطب، وقال المبرد وكثير من البصريين: المعنى على نظر البشر وحزرهم، وأن من رآهم قال: هم مائة ألف أو يزيدون".[88]

وبعد استعراض معنى الإبهام لغويًا، وبلاغة أسلوبه في الكلام بالتعريض بدلًا من التصريح -كما في الآية الكريمة والشاهد الشعري- أرجح ما ذهب إليه ابن هشام من أن "أو" فيهما للإبهام لا للترجيح – كما اختاره الموزعي- يقول: "وذلك لأن الترجيح غير فاعل في إقناع الخصم بخطئه، مما قد يدفع الخصم إلى التمسك برأيه وإن كان يعلم أنه خطأ، ومن ثم فحمل "أو" عليه ليس بمستحسن"[89].

والموقف الثاني الذي وقفه الإمام الموزعي من ابن هشام كان في التنبيه الذي ختم به ابن هشام معاني "أو" والحديث فيها حيث قال: "التحقيق أن "أو" موضوعة لأحد شيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى "بل" وإلى معنى "الواو" وأما بقية المعاني فمستقاة من غيرها، ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة "افعل" التخيير والإباحة ومثلوه بنحو: (خذ من مالي درهمًا أو دينارًا) أو (جَالِس الحسنَ أو ابن سيرين)، ثم ذكروا أن "أو" تفيدهما، ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك"[90].

يظهر من كلام ابن هشام في هذا القسم اعتراضه على رأي المتقدين في بعض معاني "أو"، وأن اعتمادها في الغالب على قرينة تبين مقصد المتكلم كما في صيغة "افعل" التي تدل على معنى التخيير والإباحة هذا في رأي، ورأى آخر يراها تفهم من "أو" وحدها دون صيغة "افعل"، فالتغيير حاصل من اقترانهما معًا (افعل كذا أو كذا)، ولا يفهم التغيير من أحدهما أبدًا.

وعقب الموزعي على تنبيه ابن هشام هنا بقوله: "والعجب من تعجبه فإن الحروف جاءت لمعانٍ في غيرها لا في نفسها، وكل شيء فيها معانٍ مخصوصة موضوعة لها، ولا شك معاني الحروف والأفعال تستفاد من مقاصد الكلام، وموارد الخطاب وتركيب الألفاظ، فإذا رأينا العرب قد استعلموا ذلك في معنى لم توضع له في بعض التراكيب، علمنا أن اللغة قد وردت باستعمال ذلك وأنه جائز في لسان العرب، وأنهم قد تجوزوا به عن موضوعه"[91].

وهذا عين ما ذكره الرضي في الفرق بين التخيير والإباحة وجواز جمع الأمرين في الإباحة، فدلالة "أو" و"إما" في الإباحة والتخيير والشك والإبهام والتفضيل على معنى أحد الشيئين أو الأشياء على السواء، وهذه المعاني تعرض في الكلام، لا من قبل "أو" و"إما"، بل من قبل أشياء أُخر، فالشك من قبل جهل المتكلم، وعدم قصده إلى التفضيل أو الإبهام، والتفضيل من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة من حيث كون الجمع يكون الجمع يحصل به فضيلة، والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك الطلب[92]، وقال: "فكالأمر، في الإباحة والتخيير بحسب القرينة، ولما كثر استعمال "أو" في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو"[93].

وأيّد الشمني الموزعي في اعتراضه وتعجبه من اعتراض ابن هشام على المتقدمين في بعض معاني "أو" حيث قال: "أقول: لا عجب فإن كلًا من التخيير والإباحة قد يضاف إلى صيغة الأمر وقد يضاف إلى أو، ولا تكون أو التخييرية بين شيئين أو أكثر، ولا الإباحية لشيئين أو أكثر إلا مسبوقة بصيغة الأمر، ولا صيغة الأمر التخييرية ولا الإباحية إلا متأخرًا "أو" عنها أو معناها، فلزم اتحاد مثاليهما ... قال التفتازاني في التلويح: إن التخيير والإباحة قد يضافان إلى صيغة الأمر وقد يضافان إلى كلمة "أو" والتحقيق أن كلمة"أو" لأحد الأمرين أو الأمور وإنّ جواز الجمع وامتناعه هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن"[94].

وخاتمة القول في هذا الجزء الذي اعترض ابن هشام فيه على التناقض الذي جاء في كلام الأئمة الذين يثبتون القواعد في معنيي "التخيير والإباحة" وصيغة أفعل معهما، هي ما جاء في حاشية الشيخ الدسوقي[95] بقوله: "فصيغة افعل مستعملة لغير ما هو له بقرينة أو وحال المتكلم ... وإن كان استفادة التخيير من أو أشد، واستفادة الإباحة من الصيغة أشد"[96].

وفي سياق متصل بما سبق، تحدث ابن هشام في القسم الثاني من تنبيهه على المعاني الأخيرة لـ"أو": التقريب، وأو الشرطية، وما اسُتدل به من أمثلة عليهما، قال ابن هشام: "ومن البيّن الفساد هذا المعنى العاشر، وأو فيه إنما هي للشك على زعمهم، وإنما استُفيد التقريب من إثبات

اشتباه السلام بالتوديع؛ إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنعٌ أو مستبعد، وينبغي لمن قال إنها تأتي للشرطية أن يقول: وللعطف؛ لأنه قدر مكانها: "وإن"، والحق أن الفعل الذي قبلها دال على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل، وَأَن أَو على بَابهَا وَلكنهَا لما عطفت على مَا فِيهِ معنى الشَّرْط دخل الْمَعْطُوف فِي معنى الشَّرْط"[97].

وقد بسط الموزعي القول في رده على ابن هشام وجاء في نقاط، أهمها: أن معاني الحروف والأفعال تستفاد من مقاصد الكلام وموارد الخطاب وتركيب الألفاظ، وضرب أمثلة لذلك، فاستعمال صيغة الفعل لأجل "أو" وجعلوا "أو" بمعنى التخيير والإباحة، كما فعلوا ذلك مع همزة التسوية والاستفهام، وكما جعلوه في "أم المعادلة"، وغيرها من تركيبات اللغة.[98]

وذهب الموزعي إلى عدم القول بالتوسع في المجاز إلا بدليل من اللسان العربي والاستعمال في ذلك، فقال: "ونكتة الأمر أن هذه الحروف منها ما هو مختص بمعنى واحد وُضع له، ومنها ما هو مشترك بين معنيين وثلاثة وأكثر ... لكن لا يجوز أن تستعمل في ذلك المجاز إلا بدليل من اللسان، وأن العرب قد استعملوه في ذلك المجاز، ولا يجوز فيه إن لم تستعمله العرب؛ لأن المعاني غير متناهية، ثم تُعرف الحقيقة من المجاز بكثرة الاستعمال"[99].

وفضل الموزعي لو أن ابن هشام اكتفى بقوله: "إن أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ... في غاية التحقيق، فليته اقتصر عليه ولم يعقبه بشيء"[100].

وفيما يخص الرد على اعتراض ابن هشام على المعنيين "التقريب والشرط" والأمثلة عليهما، جاء رد الشمني والأنطاكي والدسوقي عليه بأن: المثال المذكور من قبيل تجاهل العارف، إذ حصول الاشتباه مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع أو مستبعد، فيكون التقريب لازمًا عقلًا أو عادةً، وأن الاشتباه إنما يكون عند قرب الوقتين، وذلك في نحو: (ما أدري أسلم أو ودع، وأذن أو أقام) "وقت السلام والتوديع" فالدال على التقريب إنما هو الاشتباه لا "أو"[101].

أما عن المعنى الثاني "الشرط" فالقول فيه: إنهما حرف عطف، وحرف شرط، بدليل عطف الضد عليه لأن معنى لأضربنّه إن عاش أو إن مات، ويصح أن تكون أو فيه بمعنى الواو، عملًا بما تقتضي من التشريك، ولو قيل: إن هذا من باب الحال المقدّرة، أي لأضربنه مقدّرًا حياته و مقدّرًا موته، والمعنى: لأضربنّه على كل حال أمكن، وكذلك القول في لآتينك مقدرًا إعطاءك أو حرمانك، ولا حاجة إلى تقدير الشرط ولا إلى تقدير قد، لكان أحسن.[102]

وبعد نقاش المسألة وموقف الموزعي وشرّاح المغني أجد أن لكل رأي وجاهته، ولكل قول قوته في القياس، إذ تتوافق الآراء وتتحد الأقوال حينما تتفق مع تطور اللغة واستعمال المتكلم لها، حقيقة أو مجازًا، فهو يقود إلى الاعتداد بتناوب الحروف وتعاقبها، بعضها مكان بعض، نظرًا لقرب معنى الحرفين" كما يراه الكوفيون، فالحرف لا يقف فقط على معناه الأول، بل قد يأتي لمعانٍ عدة، فيخرج مجازيًا إلى تلك المعاني ليؤدي غرضه في الجملة، في النص، ومعناه فيها، ويسمى هذا الخروج تضمينًا، فالتضمين يقصد به إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملته معاملته؛ لتضمنه معناه واشتماله عليه، أو هو: إشراب فعل أو مشتق أو مصدر معنى فعل آخر، أو مشتق آخر، أو مصدر آخر، ليجري مجراه في التعدية والمعنى مع إرادة معنى التضمين، والغرض إعطاء مجموع المعينين، وذلك أقوى من إعطاء معنىً واحد"[103].

المسألة الخامسة: أن المخففة

ذكر المرادي في الجنى الداني أن (أنْ) المفتوحة الهمزة، لفظ مشترك، يكون اسمًا وحرفًا، وهي بذلك إحدى اللغات في (أنا) [104]، وقد ذكر بعض النحويين للحرفية معاني عدة، منها:

- المصدرية؛ نحو قوله تعالى:﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾[105].
- المفسرة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾[106]
- الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ ﴾ [107].
- الشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾[108].

- أنْ بمعنى "لئلا "، نحو قوله تعالى:﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ ﴾[109].
- أن تكون بمعنى " إذ"، نحو قوله تعالى: ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم﴾ [110].

وغيرها من الأقسام أو المعاني التي وضعها النحاة[111].

واختلف النحاة حول المعنى الأخير، في جواز وقوع "أنْ" الشرطية بمعنى "إذْ"، حيث ذهب الكوفيون إلى أن "أنْ" الشرطية تقع بمعنى "إذ"، وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى "إذ"، ولكل فريق حججه في القبول أو المنع ذكرها الأنباري في الإنصاف.[112]

ونقل ابن هشام رأي الكوفيين هذا في المغني دون نسبة صريحة إليهم في هذا المعنى، مستدلًا بالشواهد التي كانت موضع خلاف له مع غيره، ومنهم الموزعي، قال ابن هشام:" الثالث: معنى "إذْ" كما تقدم عن بعضهم في بحث "إنْ" المكسورة، وهذا قاله بعضهم في: ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ﴾[113]، ﴿ يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ ﴾[114] وقوله:

أَتغضبُ أنْ أُذنا قُتيبة حُزَّتاَ جِهارًا ولم تغضبْ لقتْلِ ابن خازم[115]

والصواب أنها في ذلك كله مصدرية، وقبلها لام العلة مقدرة"[116] .

وقد اعترض الموزعي على اختيار ابن هشام في توجيهه معنى (أنْ) بأنها مصدرية في تلك الشواهد التي استدل بها، ورد قول ابن هشام، بقوله: (قلت: وكأنه اعتقد أنهم يخالفون في هذا المعنى، وليس كذلك فأن قولهم تكون بمعنى (إذ) المراد به التعليل، وقد صرح بذلك من نقل مقالتهم وهو أبو الحسن الهروي، فقال: "أن تكون بمعنى (إذ)، وإن شئت بمعنى لأن، وإن شئت بمعنى من أجل)، وذكر من الآيات جملًا متعددة، والمعنى متفق بلا خلاف، فلينتبه لهذا فأنه حسن جيد، وهو يغني عن المعنى السابع الذي يلي هذا، والله أعلم"[117].

وقد سبق أن تحدث ابن هشام عن إنْ المكسورة المخففة، وذكر زعم الكوفيين أنها تكون بمعنى (إذ) واستدل بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾[118]، وقوله تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ

إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾[119]، وبقول الفرزدق في رواية للبيت بكسر الهمزة: (أتغضب إن أُذنا قتيبة حُزَّتا)، وقد ذكر قولهم إنها ليست شرطية؛ لأن الشرط مستقبل، وهذه القصة قد مضت، وأما البيت فمحمول على وجهين:

- الأول: أن يكون على إقامة السَّبب مقام المسبَّب.
- الثاني: أن يكون على معنى التبيّن.[120]

ثم أورد رأي الخليل والمبرد بقوله: "والصواب "أن أُذنا" بفتح الهمزة من "أنْ"، أي "لأن أذنا" ثم هي عند الخليل: "أنْ" الناصبة، وعند المبرد أنها "أنْ " المخففة من الثقيلة"[121].

وعاد ابن هشام للاستدلال ببيت الفرزدق مرة أخرى في القول المنقول عن الكوفيين برواية الشاهد على الوجهين، مرة بكسر الهمزة، والأخرى بفتحها على أنها بمعنى "إذْ"، وفي هذا المبحث كان اعتراض الموزعي على ابن هشام وأخذه عليه اعتقاده خلاف المراد من كلام الكوفيين، إذ المراد به أنها بمعنى "إذ" أي التعليل، آخذًا بقول الهروي في هذا المعنى حين قال: "أن تكون "أنْ" بمعنى "إذْ"، وإن شئت بمعنى "لأن"، وبمعنى "من أجل" ... "[122]، وتأول قوله تعالى: {أنْ جاءهم منذر منهم} بمعنى: إذ جاءهم، وقول الفرزدق: (أن أُذنا قتيبة حُزتا)، يريد: إذْ أذنا قتيبة.[123]

ويظهر أن ابن هشام لم يكن مخالفًا رأي الخليل وسيبويه – كما يعتقد الموزعي– بل مبينًا سبب حملها على كسر الهمزة حيث قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قول الفرزدق: أتغضبُ إنْ أُذنا قتيبة حُزتا ... فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين إنْ والفعل، كما قَبُح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبُح ذلك ولم يجز، حُمل على إنْ؛ لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال".[124]

وأيد المرادي اختيار ابن هشام حيث قال: "أن تكون بمعنى "إذ" مع الماضي، ذهب إلى ذلك بعض النحويين وجعلوا منه قوله تعالى: {... أنْ جاءهم}، وقيل مع المضارع أيضًا كقوله تعالى: {أنْ تؤمنوا بالله}، أي: إذ آمنتم، وجعل بعضهم "أنْ" في قوله: (أتجزع أنْ أذنا قتيبة حزتا) بمعنى "إذ"،

وهذا ليس بشيء، و"أنْ" في الاثنين مصدرية، وأما في البيت فهي عند الخليل مصدرية، وعند المبرد مخففة ".[125]

وأما الدماميني والشمني فاعتبرا أن قول ابن هشام في بيت الفرزدق فيه تناقض و"اعتراف منه بأن القول في هذا البيت شرطية خطأ، وقد أشار فيما سبق إلى أن المتعين أو الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض، وأقول: الذي سبق هو قوله ويرجحه عندي أمور، وهذا لا يقتضي أن كونها شرطية صواب عنده، ولا أن غيره خطأ، بل جاز أن يكون غيره هو الصواب عنده لأن مرجحاته أكثر من تلك المرجحات أو أقوى منها".[126]

وقد دفع الأنطاكي وصف الدماميني والشمني بتناقض قول ابن هشام حيث قال: " ... مع قطع النظر عن رواية الكسر، وأما ما سبق من ترجح أنها في البيت شرطية فمبني على جمع الروايتين فيه، فلا تناقض كما ظُن".[127]

وكذلك جاء الرد في حاشية الأمير على المغني بقوله: "لعله صواب نسبي أي النسبة إلى أنها تعليلية عند من لا يقول بالشرطية فلا ينافي أن الأوجه عند المصنف في " أتغضب أنْ أُذنا قتيبة .... كونها شرطية كما سبق فاندفع اعتراض الشارح، وأما قول الشمني ترجيحه ما سبق لا ينافي أن غيره أرجح منه عنده فبعيد".[128]

وفي نهاية المسألة يترجح عندي صواب رأي ابن هشام بأن الأداة جاءت في الشواهد مصدرية مسبوقة بلام الجر المفيدة للتعليل وهي محذوفة، "ومما هو معلوم أن حذف حرف الجر مع "أنْ" مطرد وكثير، ومن ثم فلا وجه لتفسير الموزعي قول ابن هشام: "والصواب أنها في ذلك كله مصدرية... بأن ابن هشام اعتقد أن الكوفيين يخالفون في إفادة "إنْ" التي بمعنى "إذْ" التعليل".[129]

فابن هشام هنا اتبع المذهب البصري، لا الكوفي، الذي يرى: "أن الأصل في "إنْ" أن تكون شرطًا، والأصل في "إذ" أن تكون ظرفًا، والأصل في كل حرفٍ أن يكون دالًا على ما وضع له في

الأصل، فمن تمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، ومن عَدَل عن الأصل بقي مرتهنًا بإقامة الدليل".[130]

وأما الموزعي فكان كوفيًا، إذ يرى أن الأداة كانت بمعنى "إذ" والمراد به التعليل، لا الشرط، لمضيّه.

المسألة السادسة: معاني "بلى"

"بلى" حرف ثلاثي الوضع، والألف قيل إنها من أصل الكلمة، وليس أصلها "بل" التي للعطف، فدخلت الألف للإيجاب، أو للإضراب والرد، أو للتأنيث كالتاء في:" رُبّتَ"، خلافًا لزاعمي ذلك، وهي حرف جواب، وقيل إنها تعطي من الإضراب ما تعطي "بل" إلا أنها لا تكون أبدًا إلا جوابًا للنفي، ودخلت عليه همزة الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ، أو لم تدخل.[131]

وذكر ابن هشام أن "بلى" تختص بالنفي، وتفيد إبطاله سواء كان مجردًا، أم مقرونًا بالاستفهام، حقيقيًا كان، أو توبيخًا، أو تقريرًا ؛ لأنهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ "بلى".[132]

ثم أورد إشكالًا يقع فيه من قال من النحاة إن الاستفهام التقريري خبر موجب بقوله: (ويشكل عليهم أن "بلى" لا يجاب بها الإيجاب، وذلك متفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد، ففي صحيح البخاري في كتاب الأيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه:" أترضونَ أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة ؟ قالوا: بلى"[133]، وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: "أيسُرُّك أن يكونوا في البِرِّ سواء؟ قال: بلى، قال فلا إذن"[134]، وفيه أيضًا أنه قال: " أنت الذي لقيتني بمكة ؟ فقال له المجيب: بلى"[135]، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل، فلا يتخرج عليه التنزيل "[136].

ولما كان قول ابن هشام السابق لإشكال يقع فيه جماعة من الفقهاء والنحاة محل نظر عند الموزعي وغيره من شُرّاح المغني، فلم يقبل الموزعي القول بأن: (بلى لا يجاب بها عن الإيجاب،

وذلك متفق عليه) ولا على ما استدلّ به من شواهد في سياق كلامه عن "بلى"، حيث قال في رده على ابن هشام: (ولا إشكال في ذلك جميعه، فإنهم إنما أجابوا النبي بالإضراب لكونه نزلهم منزلة النافي فوبخهم منبهًا ومذكرًا لهم، وتقدير الكلام: أما ترضون، أما يسُرّك، أما أنت الذي لقيتني، وإنما حذف حرف النفي اختصارًا.

ويظهر لي تقرير ما ورد عن ابن عباس وأن الآية معناها الاستفهام التوبيخي، لا التقريري لما علمه –سبحانه- من إعراضهم في الدنيا عن توحيده فكأنه وبخهم بما يؤول إليه أمرهم في الدنيا، ويدل على هذا ما أشار إليه سبحانه من ذكر العلة في الآية بقوله: ﴿أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [137]، فحينئذٍ لو قالوا: نعم، كفروا لاستمرارهم على الإعراض والجحود، والله أعلم)[138].

فقول الموزعي إنها "للإضراب"، وقوله: "معناها الاستفهام التوبيخي، لا التقريري" جاءت قريبة مما ذكره ابن فارس في الصاحبي لما قال: "بلى، تكون إثباتًا لمنفي قبلها، يقال: "أما خرج زيد؟" فتقول: "بلى" والمعنى "بل" ... يقول القائل: "أما خرج زيد ؟" فنقول: بلى، فـ "بل" رجوع عن جحد ... كأنك قلت: بل خرج زيد" [139].

وقريب منه كذلك ما ذكره السهيلي عن "بلى، ونعم" في أماليه، إذ قال: "وأما نعم فتصديق لحديث متقدم، فإن كان موجبًا صدّقت إيجابه، وإن كان نفيًا صدّقت نفيه ... وأما "بلى" فكلمة فيها لفظ "بل" التي للإضراب، ولفظ "لا" التي للنفي، فمن أجل ذلك لا تقع أبدًا إلا إضرابًا عن نفي، ومن أضرب عن النفي فقد أراد الإيجاب... فإن أدخلت ألف الاستفهام على حرف النفي، فقلت: أليست الخمر حرامًا ؟ فلا تقل في الجواب: نعم؛ لأنك تكون مصدقًا للكلام المنفي المستفهم عنه بالألف، ولكن تقول: بلى، إضرابًا عن النفي وإثباتًا للتحريم، هذا هو الأصل؛ لأنهم راعوا اللفظ، وأجروا الكلام على ما كان عليه قبل الاستفهام، وإذا ثبت هذا، فلا يمتنع أن يجاب بنعم بعد الاستفهام من النفي، لا تريد تصديق النفي، ولكن تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلم..."[140].

وبالنظر إلى الأحاديث التي استدل بها ابن هشام تظهر موافقة علماء الحديث في الإيجاب بـ "بلى" بعد الاستفهام التقريري، والاستفهام المجرد، كما جاء في قول النبي ﷺ: "أترضون؟ ذكره بهمزة الاستفهام لإرادة تقرير البشارة بذلك،... وفي رواية يوسف بن إسحاق: "ألا ترضون؟ وفي رواية إسرائيل بن يونس: "أليس ترضون؟"، ووقع في رواية مالك : "أتحبون ؟"، قوله: قلنا نعم" وفي رواية يوسف قالوا: بلى"[141]

ولم يرتضِ الدماميني في شرحه قول ابن هشام بوجود إشكال في المسألة وجاء رده: "ولا إشكال في الحقيقة، فإن هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به فأجيب ببلى حيث يراد إبطال النفي الواقع بعد الهمزة، وجوّزوا الجواب بنعم على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه بعد الهمزة ومدخولها، وهو إيجاب كما سلف، ودعواه الاتفاق مُناقش فيها، أما إن أراد الإيجاب المجرد من النفي أصلًا ورأسًا فقد أسلفنا ما حكاه الرضي[142] من الخلاف، وأما إن أراد ما هو أعمّ حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي والخلاف موجود ... وقد تقدم هنا أنهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى عن النفي"[143]

وفي رده على شواهد الحديث التي وصف ابن هشام أن الاستدلال بها قليل، فلا يتخرج عليه التنزيل، قال: "وهذا على حذف همزة الاستفهام ... وقد عرفت أن هؤلاء الجماعة في غنية عن هذا الاحتجاج، وأن ما أورده المصنف عليهم غير وارد "[144].

وزاد الدسوقي في شرحه على ما نقله من كلام الدماميني والشمني قوله: "قوله: لكن ... إلخ، استدراك على قوله إن "بلى" لإيجاب الإيجاب، دفع ما يتوهم أنه لا يجاب بها الإيجاب مطلقًا"[145].

وبعد عرض آراء علماء الحديث والنحو قديمهم وحديثهم من شرّاح المغني نجد أن الموزعي قد وافق آراءهم فيما اعترض عليه وتوقف عنده في هذه المسألة، ومستندهم روايات متعددة من الحديث موافقة لقواعد العربية في أن "بلى" قد يجاب بها بعد الإيجاب، كما يجاب بها بعد الاستفهام التوبيخي أو التقريري، وهذا ما أميل إليه وأرجحه.

المسألة السابعة: دلالة "رُبّ" على الاستقبال

(رُبّ) حرف جر عند البصريين، ودليل حرفيتها مساواتها الحروف في الدلالة على المعنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أدوات الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى في مسمّى مفهومٍ جنسه بلفظها.

وهي حرف اختلف في كونه لتقليل الشيء في نفسه، ويكون لتقليل النظير، أو يكون للتكثير، أو أنها للتقليل والتكثير، فهي من الأضداد والراجح عند الجمهور أنها حرف تقليل، لأن ذلك هو المطرد فيها.[146]

ولـ (رُبّ) أحكام تختص بها، وما يتعلق بالمسألة هنا أنها عند أكثر النحويين يجب في الفعل الذي تتعلق به أن يكون ماضيًا، يقال: رُبّ رجلٍ كريمٍ لقيتُ، ولا يجوز "سألقي"، وإنما لزم مضي فعلها؛ لأنها جواب لفعلٍ ماضٍ، وقيل: لأنها للتقليل، فأولوها الماضي، لأنه قد تحقّقت قلّته، ومنهم من أوّلها بأنه يراد بها رُبَّ رجلٍ يوصف بهذا، كما يقال: رُبّ رجل مسيءٍ اليوم ومحسنٍ غدًا، أي: يوصف بهذا.[147]

وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالًا، ومنع أن يكون مستقبلًا، وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضيًا، وحالًا، ومستقبلًا، والمضي أكثر[148]، وهو اختيار ابن مالك، وفيها يقول: "والصحيح أيضًا أن ما يصدّر برُبَّ لا يلزم كونه ماضي المعنى، بل يجوز مضيه وحضوره واستقباله ... ومع ذلك فالمضي أكثر من الحضور والاستقبال".[149]

ولم يوجب ابن هشام دخول رُبَّ على الماضي فقط؛ بل ذهب إلى جواز دخولها على الماضي والمستقبل كابن مالك، قال في المغني: "ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[150]، وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[151]، وفيه تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبّر به عن ماضٍ متجوّزٍ به عن المستقبل، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله:

فإنْ أهْلِك فربّ فتىً سيبْكي عليَّ مُهذّبٍ رَخْصِ البَنَان[152]

وقوله:

يا رُبَّ قائلةٍ غدًا: يا لَهْفَ أم معاوِيَهْ[153] "[154]

ولم يرتضِ الموزعي ترجيح ابن هشام في دخول "رُبَّ" على المستقبل، وإن كان ابن هشام "لم يرجح دخولها على المستقبل، وإنما أورد البيتين دليلًا على صحة استقبال ما بعدها"[155]، قال الموزعي: "ورجح ابن هشام دخولها على المستقبل واحتج بقول الشاعر:

فإنْ أهْلِك فربّ فتىً سيبْكي عليَّ، مُخَضَّبٍ، رَخْصِ البَنانِ

وقوله:

يا رُبَّ قائلةٍ غدًا: يا لَهْفَ أم معاوِيَهْ

وبقوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، ولا حجة له في ذلك، أما البيتان فإنها ليست داخلة على الاستقبال، وإنما معناه: ربّ رجل موصوف بأنه سيبكي، وربّ امرأة موصوفة بالقول غدًا، كما تقول: رجل مسيء اليوم ومحسن غدًا، أي: يوصف بهذا، هكذا أوّله بعضهم "[156].

كما خرج الآية ذاكرًا عنها جوابات، أبرز ما جاء فيها عنده:

الأول: قيل هُوَ مؤول بالماضي على حد قَوْله تَعَالَى ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ وَفِيه تكلّف لاقْتِضَائه أَن الْفِعْل الْمُسْتَقْبل عبر بِهِ عَن مَاض متجوز بِهِ عَن الْمُسْتَقْبل.[157]،قَالَ ابْن هِشَام "وَفِيه تكلّف لاقْتِضَائه أَن الْفِعْل الْمُسْتَقْبل عبر بِهِ عَن مَاض متجوز بِهِ عَن الْمُسْتَقْبل قَالَ وَالدَّلِيل على صِحَة اسْتِقْبَال مَا بعْدهَا قَوْله يَا رب قائلة غَدا وَأجَاب شَيخنَا الإِمَام الشمني بِأَنَّهُ لَا تكلّف لأَنهم قَالُوا إِن هَذِه الْحَالة الْمُسْتَقْبلَة جعلت بِمَنْزِلَة الْمَاضِي المتحقق فَاسْتعْمل مَعهَا رُبمَا المختصة بالماضي وَعدل إِلَى لفظ الْمُضَارع لِأَنَّهُ كَلَام من لَا خلف فِي إِخْبَاره فالمضارع عِنْده بِمَنْزِلَة الْمَاضِي فَهُوَ مُسْتَقْبل فِي التَّحْقِيق مَاض بِحَسب التَّأْوِيل".[158]

الثاني: أنها دخلت على المستقبل في كلام الله سبحانه – لصدق الوعد – فكأنه قد كان؛ لأن القرآن نزل وعده ووعيده وسائر ما فيه حقًا لا كذب فيه، فجرى الكلام فيما لم يكن، كمجراه في الكائن.

الثالث: قال الرماني: إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله –تعالى- كالماضي، وذلك لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل معلوم الحد عند الله سبحانه، وعند المخلوقين مجهول، فجاز في كلامه سبحانه ولم يجز في كلامهم.[159]

وقد تأوّل جماعة من النحاة بيت جحدر إلى التزام مضي ما دخلت عليه "رُبَّ" ويكون على حكاية المستقبل بالنظر إلى المضي، وأوقعت "سيبكي" موقع " بكى" لأجل الحكاية وحذف ما يتمّ به الكلام لفهم المعنى.

وأما الاستدلال بقول أم معاوية، فهو من الوصف بالمستقبل لا ما من باب تعلق "رُبَّ" بما بعدها.[160]

وقد أجاب الشمني على قول ابن هشام بأنه فيه تكلف، إذ يقول:" وفي الكلام المصنف نظر، فإنه لا تكلف على هذا القول؛ لأنهم قالوا: إن هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق، فاستعمل معها ربّما المختصة بالماضي، وعدل إلى لفظ المضارع، وإن كان المناسب حينئذٍ الماضي؛ لأنه كلام منْ لا خلاف في إخباره، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي، فهذا مستقبل في التحقيق ماضٍ بحسب التأويل ".[161]

وفي ختام المسألة أرجح ما ذهب إليه ابن هشام ومن معه من أن اختصاص "رُبَّ" في الأصل بالماضي، مع إمكانية دخولها على الحال والمستقبل بصورة أقل، بناءً على ما نقله أبو حيان من قول الكسائي: "العربُ لا تكاد توقع "ربَّ" على أمرٍ مستقبل، وهذا قليل في كلامهم، وإنما يوقعونها عن الماضي".[162]

وهو ما يعرف بالعدول عن الأصل من الماضي إلى المضارع إذا كان الأمر واضحًا لا تحوم حوله شائبة ريبة حقيقة، كما في الآية الكريمة، أو ادعاء كما ورد في تأويل الشواهد الشعرية[163]، ويظهر من ذلك أنه ليس بلازم دخول رب على الماضي فقط، بل قد تدخل على المستقبل لكنه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضي، كما لا يمكن تأويل المستقبل على إضمار "كان" قبله، نحو: "ربما كان يود" فهو ضعيف، وليس هذا من مواضع إضمار كان[164]، فالأولى اعتبار اختصاصها بالمضي كثيرًا، ودخولها على المستقبل قليلًا لا ممتنعًا.

المسألة الثامنة: معاني الواو

ذكر النحاة للواو غير العاملة أقسامًا كثيرة فمنها: العاطفة، وهذا أصل أقسامها وأكثرها، والواو أمّ باب حروف العطف؛ لكثرة مجالها فيه، وهي مشركة في الإعراب والحكم، وتكون للحال بمنزلة "إذ" كقولهم: مررت بزيدٍ وعمروٌ جالسٌ، ومعناه: إذ عمرو جالس، وتكون زائدة، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون حيث قالوا إن الواو قد تكون زائدة، وذهب جمهور البصريين إلى أن الواو لا تزاد، وتكون للقسم، وهناك واو الثمانية ذكرها جماعة من النحويين.[165]

وقد وقف الموزعي معارضًا ما جاء به ابن هشام في بعض هذه الأنواع، ومنها: قول ابن هشام في "واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو: "جاء زيد والشمس طالعةٌ"، وتسمى "واو الابتداء"، ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ "إذ"، ولا يريدون أنها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيدٌ للفعل السابق، كما أن "إذ" كذلك ".[166]

واكتفى الموزعي بالرد على ابن هشام بنقل كلام سيبويه في هذا النوع من خلال قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[167] "فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال فإنما جعله وقتًا، ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء "[168] والتي وصفها ابن هشام وتبعه الموزعي: "والثلاثة بمعنى واحد فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء".[169]

وثاني المواضع التي وقف الموزعي عندها: ما وصفها ابن هشام بقوله: أن اتصافه بها أمر ثابت.

وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده، وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال، نحو: "{وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم}[170]، {سبعة وثامنهم كلبهم}[171]، {أو كالذي مرّ على قرية وهي خاويةٌ على عروشها}[172]، {وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلومٌ}[173]، والمسوّغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية **أمران:** أحدهما خاص بها، وهو تقدم النفي، **والثاني:** عام في بقية الآيات، وهو امتناع الوصفية إذ الحال متى امتنع كونها صفة، جاز مجيئها من النكرة،...ومانع الوصفية في هذه الآية أمران: **أحدهما** خاص بها، وهو اقتران الجملة بإلّا، إذ لا يجوز التفريغ في الصفات،... **والثاني:** عام في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو ".[174]

وجاء ردّ الموزعي على قول ابن هشام وزعمه أنها واو الحال بقوله: "وليس كما زعم؛ فبينهما فرق بيّن، فواو الحال لا يحسن سقوطها، فلا تقول: جئتك الشمس طالعة".[175]

فالخلاف إذًا في نوع هذه الواو في الآيات الكريمة فابن هشام يرى أنها الواو الحالية، والموزعي يوافق الزمخشري ومن تبعه في أنها الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها.

فتخريج قوله تعالى:﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ (على أن جملة {وهو خير لكم} "حال من قوله "شيئًا"، وهو نكرة، والحال من النكرة أقل من الحال من المعرفة، وجوّزوا أن تكون الجملة في موضع الصفة،... وهو ضعيف لأن الواو في النعوت إنما تكون للعطف .... وهنا لم يتقدم ما يعطف عليه، ودعوى زيادة الواو بعيدة، فلا يجوز أن تقع الجملة صفة"[176].

وكذلك خرج أبو حيان قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ "أن الجملة كذلك في موضع الحال من الفاعل الذي في "مرّ" أو من "قرية"، والحال من النكرة إذا تأخرت ثقل، وقيل الجملة في موضع الصفة للقرية، ويبعد هذا القول الواو"[177]، وعلى التوجيه ذاته خرج أبو حيان باقي الآيات في البحر المحيط.[178]

وأما الواو في قوله تعالى:{وثامنهم كلبهم} فقد ذهب قوم إلى إثبات هذه الواو، وقد وُصفوا بضعاف النحويين، وذهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة، وإما واو الحال، ولم يثبتوا واو الثمانية، وأنكر الفارسي واو الثمانية[179]، وقال فيها الإمام ابن جني جوابًا عن الجملة المنعقدة منها هل هي وصف، وقال: "فلذلك عندنا في هذا الموضع غير سائغ ولا مختار، وإن كان في غير هذا الموضع جائز، والذي منع من إجازته هنا وضعّفها أن الجملة في آخر الكلام فيها واو العطف {وثامنهم كلبهم} فكما ظهرت الواو في آخر الكلام، فكذلك -والله أعلم– هي مرادة في أوله، لتتجنّس الجمل في أحوالها ..."[180].

وقد صنفها الإمام جار الله الزمخشري أنها هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على اتصافه بها أمر ثابت مستقر، ورده جماعة، منهم ابن مالك وأبو حيان، وأن ما ذهب إليه من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد، وأن ما قاله شيء لا يعرفه النحويون من البصريين والكوفيين فوجب ألّا يلتفت إليه، وأن ما أقرّه النحاة أن الصفة في الأسماء المفردة لا تعطف على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالًا على المغايرة، وكذلك الجمل التي تقع صفة، فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها.[181]

ونقل الشمني ردًا على ابن مالك ومن تبعه في إضعاف مذهب الزمخشري في الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، يقول: " ... وعلى الثاني أن تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما، والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف، والواو أكدت الالتصاق باعتبار أنها في أصلها للجمع المناسب للإلصاق؛ لا أنها عاطفة، وعلى الثالث: أن المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك، بل المعنوي، وبالواو تأكد الثاني دون الأول ..."[182].

وعلل الدسوقي في حاشيته أن المراد باللصوق المعنوي لا اللفظي بقوله: "وإلّا فقد وجد الفصل بين الصفة والموصوف بالواو، وإيضاح المقام أن تقول إن الجملة إذا كانت صفة فلا بدّ

من ضمير يربطها، وقد وجد زيادة عليه الواو التي عهد الربط بها كما في الحال؛ لأنّ من معانيها الجمع، والجمع من ناحية الضم واللصوق فقد أفادت زيادة اللصوق وتأكيده".[183]

وفي رد "الدسوقي" على ابن هشام في اعتباره أن الواو في جميع الآيات هي واو الحال قال: " أي بناءً على المشهور من أن الواو في تلك الآيات واو الحال، وأما عند الزمخشري ومن قلده فالواو في ذلك واو اللصوق، وكان الأنسب أن يحذف قوله: الواو فيها كلها واو الحال من هنا ويذكرها بعد قوله: {إلا ولها كتاب معلوم}... فجملة {خير لكم} صفة لشيء على ما قاله الزمخشري ومن قلده، وكذلك {وثامنهم كلبهم} صفة لسبعة، وكذلك قوله: {وهي خاوية} صفة لقرية، وكذلك قوله: {إلا ولها كتاب معلوم}... جعلت الجملة حالًا بناءً على القول المشهور من أنها حال ..."[184].

وأختم النقاش في هذه المسألة بما ذكره د / علي أبو طالب في بحثه بقوله: "وبعد هذه الاعتراضات والأجوبة التي لم تسلم من تأويل يجب أن ننزه القرآن عنه"[185]، وأرى أن الأرجح والأبعد عن التأويلات هو مذهب ابن مالك وابن هشام ومن تبعهما، وهو أن تكون الواو فيها هي واو الحال، والجمل بعدها في موضع الحال، والله تعالى أعلم.

نتائج البحث وتوصياته:

أ . نتائج البحث

توصل البحث إلى عدد من النتائج تتمثل فيما يأتي:

1 . عرض الموزعي لمجموعة من الأدوات لم يصنفها في حروف المعاني غيره، منها بعض الظروف مثل: (عند، وعوض، ولدى) وأسماء الأفعال مثل: (شتان، وهيهات، وهلم)، وأضاف مجموعة من الأدوات لم نجدها عند ابن هشام مثل: أين وتعال، وذات...إلخ.

2 . رتب المؤلف كتابه معتمدًا على الترتيب الهجائي غير ملتزم الترتيب فيما بعد الحرف الأول غالبًا، ولم يحدد لنفسه منهجًا يبين فيه خطواته في كيفية الكتابة عن الحرف الواحد،

فهو يذكر أحيانًا اشتقاقه وهل هو مركب أو بسيط، وغالبًا ما يبدأ بذكر معاني الأداة وأوجه استعمالها، ويتضح تأثره بمغني اللبيب إلى حد كبير جدًا في الترتيب الهجائي.

3 . اعتمد الموزعي على النقل من المصادر، وقد أشار محقق الكتاب إلى أن أهم المصادر التي اعتمد عليها هي: المغني لابن هشام (761هـ) والأزهية للهروي (415هـ) والصحاح للجوهري (396هـ) والصاحبي لابن فارس (395هـ)، وتنقيح الفصول للقرافي (684هـ)، والمفصل للزمخشري (538 هـ)، ولم يصرح في أكثر نقوله عن هذه الكتب.

4 . أكد البحث على أن الموزعي قد أفاد من ابن هشام، ورغم ذلك نجد له اعتراضات عليه، وذلك يدل على قوة شخصيته العلمية؛ فقد رد على ابن هشام جعله الهمزة للإنكار الإبطالي في قوله تعالى: (أليس الله بكافٍ عبده) وفي قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾.

5 . رد على ابن هشام قوله في قراءة محمد بن محيصن من طريق الزعفراني: « أولم تنذرهم » وهو من الشذوذ بمكان، قال: وعندي أنه ليس كما زعم فإن ابن محيصن لا يهمز أنذرتهم، ويكون معنى قراءته الخبر لا الاستفهام .

6 . أورد ابن هشام إشكالًا على قول من نازع فيما حكي عن ابن عباس: أن الاستفهام التقريري خبر موجب، ونعم بعد الإيجاب تصديق له، وحينئذ لا يكون الجواب بها كفرًا فقال: ويشكل عليهم: أن بلى لا يجاب بها الإيجاب ما وقع في كتب الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم : «أما ترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى».

ب . توصيات البحث

يوصي البحث بما يلي:

1 . ضرورة تناول كتاب مصابيح المغاني من زوايا مختلفة، إذ إنه لم يدرس من النواحي النحوية أو الصرفية، فهذا سفر ثري بالقضايا والخلافات النحوية.

2 . دراسة الموزعي باعتباره من النحاة المجهولين، وتتبع آرائه النحوية في كتب التاريخ اليمني وغيرها من المصادر اليمنية.

3 . تتبع موقف الموزعي من الأخفش الفراء وغيرهما، حيث إن مصابيح المغاني يحوي كثيرًا من آرائهما.

4 . تتبع مصادر الموزعي في مؤلفاته المؤلفات النحوية والصرفية.

الهوامش و الإحالات:

(1) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني: 59.

(2) المصدر نفسه: 60، ومقدمة الكتاب: 23.

(3) المصدر نفسه: 59، ومقدمة الكتاب: 24.

(4) المصدر نفسه، مقدمة الكتاب: 25، وقد ذكر اسم ابن هشام: 426.

(5) للوقوف على مصادر الموزعي في كتابه، ينظر ما ذكره محقق الكتاب، مقدمة مصابيح المغاني: 25 وما بعدها.

(6) عادل نويهض، معجم المفسرين: 588/2. السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: 223/8.

(7) عبد الله بن يوسف بن هِشام، الشَّيخُ الإمامُ جمالُ الدِّين أبو محمد عبد الله بن جمال الدين يُوسف بن هِشام، النَّحوى الأنصاري، فصيحُ زمانه، وسيبويه أيامه، صاحب المعرفة التامة في النحو واللغة والإعراب والقراءات والحديث والفقه وغير ذلك، كان إمامًا في العربية، لم يُر مثله، وصنَّف كتاب "المغني"، لم يصنَّف في النحو مثله، وصنَّف "التَّوضيح" على ألفية ابن مالك، وهو كتاب جليل لم يحل الأبيات لكنّه يتكلم عليها فيه من غير تعرُّض إليها، وله "شرح بانت سعاد"، وله "شرح الدُّريدية"، و"شرح شذور الذهب" وله "المغني" القديم وذلك أنه صنَّفه أولًا فلما حَجَّ أُصيب به وبغيره كذا ذكره في "المغني" فلما أصيب به عمل هذا المغني الثاني وهو أحسن من الأول، وله كُتُبٌ أُخَر غير ما ذكرنا، حول ترجمته ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 68/2-70. وقد أشرت إلى ترجمته نظرًا لأن الموزعي قد أورد في كتابه مصابيح المغاني آراءً تنسب لابن هشام اللخمي (محمد بن أحمد بن هشام اللخمي أبو عبد الله) له تآليف مفيدة منها شرح الفصيح، وشرح مقصورة ابن دريد، توفي سنة 577 هـ، ينظر: الموزعي، مصابيح المغاني: 417. السيوطي،

بغية الوعاة: 48/1، 49. الزركلي، الأعلام: 84/8. وللمزيد حول ترجمة ابن هشام ينظر: ابن المِبْرَد، الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد: 77/1. عمر بن رضا كحالة، معجم المؤلفين: 163/6، 164.

(8) ينظر: أحمد سالم محمد باطاهر، الاستنباط عند الإمام الموزعي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1436- 2015م.

(9) علي جميل حمَّه، الشاهد النحوي في كتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين الموزعي 825هـ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغداد، 1432- 2011م.

(10) نويهض، معجم المفسرين: 588/2. السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: 223/8.

(11) الحموي، معجم البلدان: 221/5.

(12) البغدادي، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: 1333/5.

(13) الموزعي، مصابيح المغاني: 15. وللمزيد من تفصيل القول حول الموزعي وشيوخه وتلاميذه ينظر: مقدمة المؤلف لكتاب مصابيح المغاني: 16 وما بعدها، باطاهر، الاستنباط عند الإمام الموزعي: 24-29.

(14) البريهي (ت.904هـ)، طبقات صلحاء اليمن المعروف: 217. الموزعي، مصابيح المغاني، مقدمة المحقق: 19. وللمزيد ينظر: الأهدل، تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن:359/2. السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: 223/8.

(15) للوقوف على آثاره العلمية راجع: باطاهر، الاستنباط عند الإمام الموزعي: 35، 36.

(16) بالموزعي، تيسير البيان لأحكام القرآن: 22، 59.

(17) الموزعي، مصابيح المغاني:60، مقدمة الكتاب نفسه: 23.

(18) المصدر نفسه: 59، مقدمة الكتاب نفسه: 24.

(19) حمَّه، الشاهد النحوي: 11.

(20) ينظر: المالقي، رصف المباني: 44. المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: 30 وما بعدها.

(21) عبد الله بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 91/1.

(22) الموزعي، مصابيح المغاني: 73.

(23) سورة الزمر، آية: (36).

(24) البيت من الوافر، وقائله: جرير، ديوانه:77. محمد علي طه الدرة، فتح القريب المجيب: 22/1.

(25) سورة الأعراف، آية: (172)

(26) الموزعي، مصابيح المغاني: 73-75.

(27) ابن هشام، مغني اللبيب: 92/1، 93.

(28) المصدر نفسه، الصفحة نفسه.

(29) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب: 68/1.

(30) المصدر نفسه: 86/1.

(31) الأستراباذي، شرح الكافية في النحو، الزركلي، الأعلام: 86/1.

(32) التفتازاني، من أئمة العربية ببلاد خراسان: 219/7.

(33) الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب: 99/1.

(34) الشمني، المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: 37/1.

(35) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 413/7.

(36) السيوطي، همع الهوامع: 154/4.

(37) سورة البقرة، آية: (187).

(38) سورة الإسراء، آية:(1).

(39) سورة آل عمران، آية: (52).

(40) البيت من الطويل، وقائله عمرو بن أحمر الباهلي، ينظر: الدرة، فتح القريب: 195/1.

(41) سورة النمل، آية: (33).

(42) سورة النساء، آية: (87).

(43) سورة يوسف، آية: (33).

(44) البيت من الكامل، وقائله أبو كبير الهذلي واسمه عامر بن الحليس، ينظر: المرادي، الجنى الداني: 389. ابن هشام، مغني اللبيب:75/1. الدرة، فتح القريب: 196/1.

(45) للاستزادة ينظر: الزجاجي، كتاب حروف المعاني: 65. الهروي، الأزهية في علم الحروف: 272، وما بعدها. المرادي، الجنى الداني: 38، وما بعدها. ابن هشام، مغني اللبيب: 74/1.

(46) المرادي، الجنى الداني: 389.

(47) البيت من الطويل، وقائله الراعي النميري، وفي ديوانه ورد الشاهد كالآتي: (ثقالٌ إذا راد النساء فريدة صناع فقد سادتْ إليَّ الغوانيا)، ينظر: النميري، ديوان الراعي النميري: 243. الموزعي، مصابيح المغاني: 107.

(48) ابن هشام، مغني اللبيب: 75/1، وجاءت قبل ذلك عند ابن مالك، ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد:142/3.

(49) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب: 293/1.

(50) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(51) الشمني، المصنف من الكلام: 164/1.

(52) الأنطاكي، غنية الأريب: 448/1.

(53) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: مادة: (ش ه و). ابن منظور، لسان العرب: مادة: (شها).

(54) سورة البقرة، آية: (6).

(55) ينظر: الهروي، الأزهية: 124، وما بعدها. المالقي، رصف المباني: 93، وما بعدها. المرادي، الجنى الداني:204، وما بعدها.

(56) سورة مريم، آية: (98).

(57) البيت من الخفيف، وقائله الصحابي الجليل: حسان بن ثابت ﷺ في ديوانه، حسان بن ثابت الأنصاري، ديوانه:222.

(58) الموزعي، مصابيح المغاني:123،124.

(59) ابن هشام، مغني اللبيب:43/1.

(60) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب: 177/1.

(61) الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 1314/2، وما بعدها.

(62) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب: 178/1.

(63) نفس المصدر والصفحة.

(64) الشمني، المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: 93/1.

(65) الأنطاكي، غنية الأريب: 271/1.

(66) الكرماني: محمد بن يوسف "717 - 786 هـ"، عالم بالحديث، أصله من كرمان واشتهر في بغداد، ينظر: الزركلي، الأعلام:153/7.

(67) رضي محمد الكرماني، شواذ القراءات: 49.

(68) محمود شكري بن شهاب الدين الآلوسي (1273هـ - 1342 هـ)، مؤرخ، عالم بالأدب والدين، ولد ببغداد، وله 52 مصنفًا، ينظر: الزركلي، الأعلام،172/1.

(69) الآلوسي، روح المعاني: 130/1.

(70) المصدر نفسه:129/1.

(71) علي محمد أبو طالب، اعتراضات الموزعي على ابن هشام: 419، وما بعدها.

(72) سورة سبأ، آية: (24).

(73) سورة الصافات، آية: (147).

(74) سورة طه، آية: (7).

(75) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني: 50، وما بعدها. الهروي، الأزهية: 111، وما بعدها. المالقي، رصف المباني:131، وما بعدها. المرادي، الجنى الداني:227، وما بعدها. ابن هشام، مغني اللبيب:61/1، وما بعدها.

(76) سورة سبأ، آية: 24.

(77) البيت من الخفيف، ولم يُعزَ لقائلٍ، ينظر: الدرة، فتح القريب: 153/1-155.

(78) القرافي: أحمد بن إدريس، أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي، ت: 684هـ، من علماء المالكية، وهو مصري المولد والنشأة والوفاة، له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام:94/1، 95.

(79) الموزعي، مصابيح المغاني: 146،147.

(80) المالقي، رصف المباني: 131،132.

(81) المرادي، الجنى الداني: 228.

(82) الفراء، معاني القرآن: 362/2.

(83) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 267/7، وما بعدها.

(84) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب: 245/1.

(85) ينظر: الشمني، المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: 133/1،134.

(86) الدرة، فتح القريب: 155/1.

(87) ينظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم:653/1.

(88) أبو طالب، اعتراضات الموزعي: 440.

(89) ابن هشام، مغني اللبيب: 436/1،437.

(90) الموزعي، مصابيح المغاني: 157.

(91) الرضي، شرح الرضي على الكافية: 1327/2.

(92) المصدر والصفحة نفسه.

(93) الشمني، المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: 146/1.

(94) الدسوقي: محمد بن أحمد بن عرفة المالكي (ت. 1230هـ) عالم شارك في الفقه والكلام والنحو والبلاغة. من تصنيفاته حاشية مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري في النحو، حاشية على شرح الدردير لمختصر خليل في فروع الفقه المالكي، حاشية على شرح سعد الدين التفتازاني على التلخيص في البلاغة، ينظر: كحالة، معجم المؤلفين: 82/3.

(95) ينظر: الدسوقي، حاشية الشيخ الدسوقي على متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: 97/1.

(96) ابن هشام، مغني اللبيب: 438/1. ومثل ابن هشام على التغريب بقوله: "ما أدري أسلم أو ودّع" قاله الحريري وغيره، ومثّل للمعنى الحادي عشر: الشرطية: نحو: "لأضربنّه عاش أو مات" قاله ابن الشجري، ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 433/1، 434.

(97) بتصرف: الموزعي، مصابيح المغاني: 157، 158.

(98) الموزعي، مصابيح المغاني:158. جمال محمد طلبة، تناوب معاني الحروف في كتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين الموزعي: 216، 217.

(99) الموزعي، مصابيح المغاني: 159.

(100) حول ذلك ينظر: المرادي، مغني اللبيب: 95/1. السيوطي، همع الهوامع:206/3.

(101) بتصرف من: الشمني، المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: 146/1. الأنطاكي، غنية الأريب: 410/1. الدسوقي، حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب: 98/1.

(102) طلبة، تناوب معاني الحروف في كتاب مصابيح المغاني: 215.

(103) المرادي، الجنى الداني: 215.

(104) سورة النساء، آية: (25).

(105) سورة المؤمنون، آية: (27).

(106) سورة يوسف، آية: (96).

(107) سورة البقرة، آية: (282).

(108) سورة النساء، آية: (176).

(109) سورة ق، آية: (2).

(110) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني: 58. الهروي، الأزهية: 16، وما بعدها. المرادي، الجنى الداني: 215، وما بعدها. ابن هشام، مغني اللبيب:27/1، وما بعدها.

(111) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: 632/2، وما بعدها.

(112) سورة ق، آية: (2).

(113) سورة الممتحنة، آية:(1).

(114) البيت من الطويل: وقائله: همام بن غالب الفرزدق، ديوان الفرزدق: 614.

(115) ابن هشام، مغني اللبيب: 223/1-224.

(116) الموزعي، مصابيح المغاني: 183.

(117) سورة المائدة، آية: (57).

(118) سورة الفتح، آية: (27).

(119) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 152/1.

(120) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 152/1. البغدادي، شرح الشاهد مفصلًا في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 78/9، وما بعدها.

(121) الهروي، الأزهية: 71.

(122) نفس المصدر والصفحة.

(123) سيبويه، الكتاب: 161/3، 162.

(124) المرادي، الجنى الداني: 225.

(125) ينظر: الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب:150/1. الشمني، المصنف من الكلام على مغني ابن هشام:78/1.

(126) الأنطاكي، غنية الأريب:230/1.

(127) ابن هشام، مغني اللبيب لابن هشام، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير: 35/1.

(128) أبو طالب، اعتراضات الموزعي:482.

(129) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف:634/1.

(130) ينظر: الأندلسي، أمالي السُهيلي: 44. المالقي، رصف المباني: 157، 158. المرادي، الجنى الداني: 420، وما بعدها.

(131) ابن هشام، مغني اللبيب: 191/2، وما بعدها.

(132) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ينظر: البخاري، صحيح البخاري: 131/8، كتاب الأيمان والنذور، وكتاب الرقاق، باب كيف الحشر، حديث رقم (6528).

(133) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، مسلم، صحيح مسلم: 711/1، (كتاب الهبات، باب: كراهية تفضيل بعض الأولاد في الهِبة)، حديث رقم (4185).

(134) أخرجه مسلم، صحيح مسلم: 334/1، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب إسلام عمرو بن عنبسة، حديث رقم (832).

(135) ابن هشام، مغني اللبيب: 195/2، 198.

(136) سورة الأعراف، آية: (172).

(137) الموزعي، مصابيح المغاني: 216.

(138) أحمد بن فارس، الصاحبي: 103.

(139) ينظر: الأندلسي، أمالي السهيلي: 44، وما بعدها. ينظر: الرضي، شرح الكافية: 1364/2.

(140) ينظر: ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري: 387/11. العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 166/23، كتاب الرقاق، حديث رقم (6528). القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: 530/13، كتاب الرقاق، حديث رقم (6528).

(141) ينظر: الرضي، شرح الكافية: 1364/2.

(142) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب: 421/1.

(143) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب: 421/1. الشمني، المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: 236/1.

(144) الدسوقي، حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب: 116.

(145) ينظر: الهروي، الأزهية: 259، وما بعدها. المالقي، رصف المباني: 188، وما بعدها. المرادي، الجنى الداني: 438، وما بعدها.

(146) الهروي، الأزهية: 260. المرادي، الجنى الداني: 451.

(147) المرادي، الجنى الداني: 452.

(148) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: 106.

(149) سورة الحجر، آية: (2).

(150) سورة الكهف، آية: (99).

(151) البيت من الوافر، وقائله جحدر بن مالك، وموضع الشاهد فيه: (ربّ فتى سيبكي)، حيث دخلت ربّ على فعل مستقبل، وهو يبكي، ينظر: الدرة، فتح القريب: 32،31/2.

(152) البيت من مجزوء الكامل، وهو لهند زوج أبي سفيان "أم معاوية"، وموضع الشاهد فيه: دخول "رُبّ" على كلام مستقبل بقرينة "غدًا "، ينظر: الدرة، فتح القريب: 32/2.

(153) ابن هشام، مغني اللبيب: 336،335/2.

(154) منقول من كلام محقق كتاب: الموزعي، مصابيح المغاني، عائض بن نافع العمري: 260.

(155) الموزعي، مصابيح المغاني: 260، 261.

(156) ابن هشام، مغني اللبيب: 184.

(157) السيوطي، همع الهوامع: 438/2.

(158) بتصرف: الموزعي، مصابيح المغاني: 260، 261.

(159) ينظر: المرادي، الجنى الداني: 452، 453. ابن حيان، التذييل والتكميل: 294/11، 295. السيوطي، همع الهوامع: 184/4، 185. الأنطاكي، غنية الأريب: 170/2.

(160) الشمني، المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: 279/1.

(161) ابن حيان، ارتشاف الضرب: 1743/4.

(162) بتصرف: أبو طالب، اعتراضات الموزعي: 454.

(163) بتصرف: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 433/5.

(164) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني: 36، وما بعدها. الهروي، الأزهية: 231، وما بعدها. المالقي،

رصف المباني: 409، وما بعدها. المرادي، الجنى الداني: 153، وما بعدها.

(165) ابن هشام، مغني اللبيب: 378/4.

(166) سورة آل عمران، آية: (154).

(167) سيبويه، الكتاب: 90/1.

(168) ابن هشام، مغني اللبيب: 397/4. الموزعي، مصابيح المغاني: 524، 525.

(169) سورة البقرة، آية: (216).

(170) سورة الكهف، آية: (22).

(171) سورة البقرة، آية: (259).

(172) سورة الحجر، آية: (4).

(173) ابن هشام، مغني اللبيب: 398/4-401.

(174) الموزعي، مصابيح المغاني: 532.

(175) أبو حيان، البحر المحيط: 152/2.

(176) المصدر نفسه: 302/2.

(177) المصدر نفسه: 110/6.

(178) المرادي، الجنى الداني: 167، 168.

(179) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 644/2.

(180) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: 302/2، وما بعدها. وكذا رد أبي حيان، البحر المحيط: 110/6. المرادي، الجنى الداني: 168، وما بعدها.

(181) ينظر: الشمني، المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: 111/2.

(182) الدسوقي، حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب: 33/2.

(183) المصدر نفسه: 34/2.

(184) أبو طالب، اعتراضات الموزعي: 460.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. 842هـ)، هدي الساري مقدمة فتح الباري صححه وأخرجه: محب الدين الخطيب، إشراف: قصي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية. د.ت.

2) أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

3) أحمد سالم محمد باطاهر، الاستنباط عند الإمام الموزعي في كتابه: تيسير البيان لأحكام القرآن (دراسة نظرية تطبيقية)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى،1436-2015 م.
4) بدر الدين محمود العيني، (ت. 855ه)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001 م.
5) جرير بن عطية الخطفي، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986م.
6) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت.911ه)، بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1399 هـ
7) جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت. 911ه)، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979م.
8) جمال محمد طلبة، تناوب معاني الحروف في كتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين الموزعي، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، ع7، يناير 2016م.
9) حسان بن ثابت الأنصاري، ديوانه. شرحه وقدّم له: عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م.
10) الحسن بن قاسم المرادي، (ت. 749ه)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983م.
11) الحسين بن عبد الرحمن الاهدل (ت.855ه)، تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004م.
12) خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.
13) رضي محمد الكرماني، شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، د.ت.
14) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت.902ه)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1991م.
15) شهاب الدين أحمد القسطلاني (ت.923ه)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ضبطه وصححه: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.
16) شهاب الدين محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، د.ت.
17) شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (ت.626ه)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.
18) صفيّ الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت. 739ه)، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ

19) عادل نويهض، معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، قدم له: الشَّيْخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1988م.
20) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت. 340ه)، كتاب حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، 1984م.
21) عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت. 581ه)، أمالي السُهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، 2002م.
22) عبد القادر بن عمر البغدادي (ت.1093ه)، شرح الشاهد مفصلًا في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1996م.
23) عبد الله بن هشام (ت، 716ه)، مغني اللبيب من كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2004م.
24) عبد الله بن هشام (ت، 716ه)، مغني اللبيب لابن هشام، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
25) عبد الوهاب بن عبد الرحمن، البريهي (ت.904ه)، طبقات صلحاء اليمن المعروف "بتاريخ البريهي"، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط2، 1994م.
26) عبيد بن حصين بن معاويه النميري، ديوان الراعي النميري، شرح: واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.
27) عثمان ابن جني (ت.392ه)، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط2، 1993م.
28) علي بن إسماعيل ابن سيده المرسي (ت. 458ه)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،2000م.
29) علي بن محمد الهروي (ت. 415ه)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبدالمعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1993م.
30) علي جميل حمَّه، الشاهد النحوي في كتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين الموزعي (ت.825ه)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، بغداد،1432-2011م.
31) علي محمد أبو طالب، اعتراضات الموزعي على ابن هشام، حولية كلية اللغة العربية، جامعة المنوفية، م28، ع1، 2013م.
32) عمر بن رضا كحالة، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت،1957.
33) عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993م.

34) عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

35) كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت.577 ه)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، 1993م.

36) محمد بن أبي بكر، الدماميني (ت.828ه)، شرح الدماميني على مغني اللبيب، صححه وعلق عليه: أحمد عزو، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 2007م.

37) محمد بن إسماعيل البخاري، (256ه)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق نجاة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1422 ه.

38) محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الشيخ الدسوقي على متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، د.ط، د.ت.

39) محمد بن الحسن الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري. "القسم الثاني " طباعة جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1996م.

40) محمد بن عبد الله ابن مالك (ت. 672ه)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط1، 1990م.

41) محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت.672ه)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط1، 1990م.

42) محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت.672ه)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.

43) محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب المعروف بالموزعي، (ت.825ه)، تيسير البيان لأحكام القرآن، بعناية: عبد المعين الحرش، دار النوادر، دمشق، د.ط، د.ت.

44) محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب المعروف بابن نور الدين الموزعي، (ت.825ه)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، دراسة وتحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، القاهرة، ط1، 1993م.

45) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414ه.

46) محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان، (ت.745ه)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، زكريا النوتي، أحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.

47) محمد بن يوسف بن حيان (ت.754هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

48) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (ت.754هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، ط1، 1998م.

49) محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القران الكريم، دار الحديث، القاهر، د.ط، د.ت.

50) محمد علي طه الدرة، تحقيق القريب المجيب: إعراب شواهد مغني اللبيب، مطبعة الأندلس، عمان، ط2، د.ت.

51) مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت.261هـ)، صحيح مسلم، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 2000م.

52) مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، دراسة وتحقيق: حسين الدبوس، أبو عجيلة عويلي، بشير الصادق، خالد غويلة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011م.

53) همام بن غالب الفرزدق، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.

54) يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي المعروف بابن المِبْرَد (ت.909هـ)، الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، حققه وقدم له وعلق عليه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000 م.